سياسة

**في وقت لا يزال فيه الاحتلال يعرقل جهود استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، عبر التشدد بمواقفه، فإنه كما يبدو يراهن على مواصلة القتال في القطاع، وهو ما برز عبر توسيع توغله في رفح، مقابل إعلانه انتهاء عملياته في مخيم جباليا**

# رهان على الحرب

## الاحتلال يتوغل في رفح ويعرقل المفاوضات

**فلسطينيون يعودون إلى مخيم جباليا أمس** (عمر القطّاع/فرانس برس)

حيفا، غزة ـ **العربي الجديد**

يغلق الاحتلال الإسرائيلي الأبواب أمام استئناف المفاوضات للتوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، عبر التشدد في شروطه، وذلك في موازاة توسيع حربه، ولا سيما في مدينة رفح التي بات يقاتل في وسطها. في هذا الوقت، أعلن الجيش الإسرائيلي، أمس الجمعة، انتهاء عملياته في مخيم جباليا شمالي غزة، زاعماً استعادة جثامين محتجزين إسرائيليين والقضاء على المئات من عناصر المقاومة وتدمير أنفاق. ومع استمرار إسرائيل بهجومها البري على رفح منذ 6 مايو/أيار الماضي، لا سيما في مناطقها الشرقية والقريبة من الحدود مع مصر، مع توغلها قبل أيام قليلة في منطقة تل السلطان غربي المدينة، ثم في وسطها، وسط اشتباكات عنيفة مع المقاومة، يتكشف حجم الكارثة التي خلفها الاحتلال، بعد 20 يوماً من القصف والتدمير في مخيم جباليا ومناطق أخرى شمالي القطاع، إذ عثرت الطواقم الطبية على عدد كبير من الجثامين بين الأزقة.

وتراوح مفاوضات وقف الحرب وتبادل الأسرى بين الاحتلال والمقاومة، مكانها، وسط تسريبات من الجانب الإسرائيلي تقول إن إسرائيل لن توافق على أي وقف للقتال في القطاع إن لم يكن ضمن اتفاق يشمل عودة المحتجزين الإسرائيليين، مقابل تمسّك حركة حماس بشروطها واستعدادها لصفقة تبادل أسرى شاملة في حال أوقف الاحتلال حربه. ومقابل تعنّت قادة دولة الاحتلال برفضهم وقف الحرب، تكشّفت تصريحات منسوبة إلى رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي خلال لقائه أول من أمس الخميس، مع ممثلين عن عائلات المحتجزين الإسرائيليين في القطاع، قال فيها إن الحكومة ستعيد المحتجزين فقط في حال كان هناك مردود سياسي.

ونقل موقع يديعوت أحرونوت العبري أمس، عن مسؤول رفيع في فريق المفاوضات الإسرائيلي لم يسمّه، قوله إنه «لن يكون هناك أي وقف لإطلاق النار، خارج إطار صفقة لإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين. وأضاف مخاطباً المسؤولين في «حماس»: «إذا كانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على وقف لإطلاق النار ووقف للقتال قبل تنفيذ صفقة المختطفين، أو كجزء من الصفقة، فهم واهمون. هذا لن يحدث. إسرائيل تقاتل في غزة، وهي مستمرة بكل قوة، وإذا كانوا يريدون وقف إطلاق النار لصالح سكان غزة، فيجب أن يكون ذلك فقط في إطار مفاوضات تحرير المختطفين».

يأتي ذلك في وقت كشفت فيه عائلات محتجزين، ما قاله هنغبي لهم في لقائه معهم أول من أمس. وقال غيل ديكمان، قريب المحتجزة كرميل غات، لإذاعة الجيش الإسرائيلي أمس، إن هنغبي قال خلال اللقاء «إن كانت هناك طريقة يمكن فيه إعادة المختطفين، فهي أن تقول استطلاعات الرأي للحكومة إن هذه الخطوة لها مردود سياسي جيد عليها». وكانت القناة 12 الإسرائيلية ذكرت ليل الخميس- الجمعة، أن هنغبي قال خلال اللقاء «إذا لم يعد المختطفون في غضون أسابيع أو أشهر قليلة، فليس لدينا خطة بديلة. سنواصل القتال في غزة والشمال (الحدود مع لبنان) وعندها فقط سنجلس لتقييم الوضع».

مقابل ذلك، تؤكد حركة حماس موقفها بقبول بصفقة، وأعلن رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، خلال كلمة عبر تقنية الفيديو أمام المؤتمر القومي العربي في بيروت أمس، أن «المقاومة أبلغت الوسطاء من جديد أن القواعد الراسخة لموقف فصائل المقاومة لا تنازل عنها، وهي وقف العدوان الدائم، وانسحاب جيش الاحتلال الشامل من غزة، ورفع الحصار، وإعادة الإعمار، وصفقة مشرفة لتبادل الأسرى». ورداً على الحديث عن «اليوم التالي» للحرب، قال هنية «إنهم سيختنقون بحبل أوهامهم، ولن يجدوا من شعبنا من يقبل بديلاً عن المقاومة».

وكانت «حماس» قد أعلنت في بيان مساء أول من أمس، أنها أبلغت الوسطاء في ملف المفاوضات استعدادها للتوصل إلى اتفاق كامل يتضمن صفقة تبادل شاملة في حال أوقف الاحتلال حربه ضد الشعب الفلسطيني في غزة، معتبرة أن «حماس والفصائل الفلسطينية لن تقبل أن تكون جزءاً من هذه السياسة باستمرار المفاوضات في ظل عدوان وقتل وحصار وتجويع وإبادة جماعية لشعبنا». وأوضحت أنها «أبدت مرونة وإيجابية مع جهود الوسطاء على مدى جميع جولات التفاوض غير المباشرة السابقة، وصولاً لإعلان الموافقة على مقترح الوسطاء في 6 مايو الماضي، غير أن الاحتلال استخدم هذه المفاوضات غطاء لاستمرار العدوان والمجازر ضد شعبنا الفلسطيني، ورد على موقفنا الإيجابي باجتياح مدينة رفح واحتلال المعبر، وقدم ملاحظات تفضي إلى تعطيل جهود الوسطاء».

**هنية: لا تنازل عن القواعد الراسخة لموقف فصائل المقاومة**

**ارتكب الاحتلال خمس مجازر في القطاع خلال 24 ساعة**

ميدانياً، يواصل الاحتلال حربه في رفح، حيث وصل إلى وسط المدينة. وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية، أمس، أن «الجيش الإسرائيلي بدأ في الأيام القليلة الماضية التوغل في المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في رفح»، مشيرة إلى أنه «هدم عشرات المباني» في إطار «مساعيه لتفكيك حماس وإنشاء خط سيطرة على طول الحدود المصرية» لإنشاء منطقة عازلة غرب المدينة. وأوضحت، وفقاً لصور أقمار اصطناعية حللتها، أن «العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح التي بدأت في 6 مايو «غيّرت بشكل جذري جغرافية المدينة»، بجرف مساحات شاسعة من الأراضي والحقول وهدم مبان وتشريد أكثر من مليون فلسطيني. وأظهرت الصور توغلاً إسرائيلياً «يتعدى وسط رفح، مع دخول المركبات العسكرية إلى حي تل السلطان الغربي»، فيما تشير صور الأقمار الاصطناعية أيضاً «إلى حشد إسرائيلي بالقرب من منطقة العودة، التي تعتبر قلب المدينة». من جهته، قال جيش الاحتلال في بيان أمس، إن «قوات الفرقة 162 تواصل القتال بشكل دقيق وبناء على المعلومات الاستخبارية في منطقة رفح»، مدعياً أن «قوات لواء الكوماندوز العاملة وسط رفح مع لواء غفعاتي عثرت على منصات صاروخية وفتحات أنفاق وأسلحة لحماس»، وأن قواته «دمرت مستودع أسلحة استخدمته حماس».

وفي الوقت الذي كثّف فيه الاحتلال ضرباته على رفح أمس، شنّ سلسلة من الضربات، امتدت من شمال قطاع غزة إلى جنوبه، وسط تواصل عمليات التهجير. وحذّرت «أونروا» في بيان أمس، من أن اكتظاظ مخيمات المهجرين الفلسطينيين بالقطاع، ونقص النظافة يزيدان من انتشار الأمراض المعدية، لافتة إلى أن «اللقاحات والأدوية غير كافية». وقالت الوكالة على منصة إكس، إن فرقها تواصل تقديم الرعاية الصحية للأشخاص الضعفاء بغزة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن، مشدّدة على أن «هناك حاجة ماسة لوصول آمن وغير مقيّد لفرق الإغاثة والمساعدات».

من جهته، حذّر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان أمس، من تبعات إغلاق الجيش الإسرائيلي لمعابر القطاع منذ 24 يوماً. وقال: «نُحذّر من اشتداد أزمات الغذاء والماء والدواء وتفاقم المجاعة والعطش بسبب منع الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية إدخال المساعدات والوقود إلى قطاع غزة ونُحملهم المسؤولية الكاملة عن كارثة إنسانية وشيكة». وفي السياق برز إقرار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بأن الوضع الإنساني لا يزال مروعاً في القطاع، مشيراً خلال مؤتمر صحافي من العاصمة التشيكية براغ، أمس، إلى أنه «لا يزال معبر رفح مغلقاً وهذه مشكلة حقيقية»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة تبذل جهوداً مكثفة لتلبية الاحتياجات الملحّة للمدنيين في غزة».

وسجّلت أمس ضربات إسرائيلية في رفح، فيما أطلقت طائرات الاحتلال النيران بشكل كثيف وسط وغرب المدينة، وبحسب مصادر محلية فإن المدفعية والآليات الإسرائيلية المتوغلة برياً قصفت حي تل السلطان غرب رفح بشكل مكثف، ما أدى إلى إصابة العديد من المواطنين، واتساع رقعة النزوح من المناطق الغربية، لا سيما بعد تكرار قصف الجيش خيام المهجرين. وأسفر قصف إسرائيلي، وفق مصادر طبية، على منزل في محيط الكلية الجامعية في تل الهوى جنوبي غربي مدينة غزة، عن وقوع عدد من الإصابات، فيما بلغت حصيلة الغارات الإسرائيلية التي استهدفت منازل وسيارات مدنية في وسط قطاع غزة 14 شهيداً، تحديداً في مدينة دير البلح. واستشهد ثمانية فلسطينيين وأصيب آخرون في قصف طيران الاحتلال مخيم البريج، وسط القطاع فيما تعرّضت مدينة غزة لقصف بصواريخ ارتجاجية، وأطلق طيران «كواد كابتر» النار بشكل عنيف في محيط مدرسة بيت لاهيا شمالي القطاع.

وأعلنت وزارة الصحة في غزة، أن الاحتلال ارتكب خمس مجازر في القطاع وصل على إثرها للمستشفيات 60 شهيداً و280 إصابة، خلال 24 ساعة. وأفادت بارتفاع عدد الشهداء منذ بدء العدوان إلى 36284 شهيداً، بالإضافة إلى 82057 إصابة.

بالمقابل نشرت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة حماس، أمس، مشاهد لاستهداف جنود وآليات وحشود الاحتلال بقذائف الهاون في محاور مدينة رفح. كذلك أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، استهداف تجمع لجنود وآليات الاحتلال الإسرائيلي المتوغلة في محيط بوابة صلاح الدين جنوب مدينة رفح، بوابل من قذائف الهاون النظامي عيار 60.

وعلى وقع استمرار هجمات المقاومة، اعترف جيش الاحتلال بمقتل جنديين من قواته أحدهما في شمال القطاع، والآخر في جنوبه، إلى جانب إصابة 5 جنود إسرائيليين خلال 24 ساعة، ليرتفع عدد قتلاه منذ 7 أكتوبر الماضي، إلى 644 على الأقل، 293 منهم منذ الاجتياح البري للقطاع الذي بدأ في 27 أكتوبر. وأعلن في بيان منفصل أمس، انسحابه من مخيم جباليا حيث لاقت قواته مواجهة عنيفة من المقاومة، وذلك بعد استكمال «قوات الفرقة 98 مهمتها». وزعم أن حركة حماس «أطلقت النار باتجاه القوات من مناطق مراكز الإيواء والمدارس، وأنشأت بنية تحتية تحت أرضية من مبانٍ مدنية»، مضيفاً أنه قتل مئات المقاومين من بينهم «قائد كتيبة بيت حانون وغيره ممن مكثوا معه»، «خلال معارك شرسة واشتباكات من مسافة قصيرة فوق الأرض». وقال إن قواته عثرت على «قطع سلاح، وعبوات ناسفة، وقنابل يدوية، وأنواع ذخيرة وغيرها»، بالإضافة إلى العثور «على عدة ورشات نوعية لصناعة الوسائل القتالية»، ودمّرت «منصات لإطلاق قذائف صاروخية كانت جاهزة للإطلاق». وأضاف أنه «بالتعاون مع مقاتلي وحدة يهلوم» تم تدمير «أكثر من عشرة كيلومترات من مسار تحت أرضي (أنفاق)»، حيث عثر على «وسائل قتالية ومعلومات استخباراتية حول منظمة حماس»، كما أعلن انتشال جثث سبعة محتجزين، ليرتفع عدد الجثث التي استعادها منذ بدء الحرب إلى 26.

في سياق متصل، ذكرت مصادر محلية في غزة، أن الاحتلال دمر أكثر من ألف منزل في منطقة مخيم جباليا، مشيرة إلى أن قوات الاحتلال انسحبت من المخيم ومن مناطق في شمال القطاع بعد 20 يوماً من اجتياحها براً. وقال الهلال الأحمر في غزة، أمس، إن هناك أعداداً كبيرة من الشهداء في مناطق توغلت فيها الآليات الإسرائيلية شمالي القطاع، مضيفاً أن «الدفاع المدني يحتاج إلى معدات بشكل عاجل لانتشال الشهداء والجثث من تحت الأنقاض».

تقرير

## الاشتباك المصري الإسرائيلي: القاهرة لا ترغب بالتصعيد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قال مصدر مطلع على الاتصالات التي تجريها القاهرة مع الجانب الإسرائيلي، والخاصة بالوضع في قطاع غزة، إن مسار التحقيقات المشتركة الخاصة بواقعة الاشتباك المصري الإسرائيلي المتمثل بـ«إطلاق النار قرب الشريط الحدودي عند معبر رفح البري بين مصر وقطاع غزة المحتل، والذي أدى إلى مقتل جندي مصري على الأقل، أظهر للجهات المصرية المعنية بالتحقيق أن الأمر كان أقرب إلى عمل استفزازي من جيش الاحتلال الإسرائيلي». وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الاستفزاز الإسرائيلي يأتي «لاختبار رد الفعل المصري إزاء تواجد آليات عسكرية إسرائيلية في أقرب نقطة من السياج الحدودي، والبقاء بها ربما لفترة محدودة في جزء من عملية الاختبار». وأشار المصدر إلى أن «دبابة إسرائيلية كانت موجودة في الشريط المعروف بمحور فيلادلفيا في أقرب نقطة للحدود المصرية منذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح الفلسطينية، والاستيلاء على معبر رفح الحدودي، وذلك قبل أن تباغتها العناصر المصرية المكلفة بتأمين المنطقة» حيث وقع الاشتباك المصري الإسرائيلي في نطاقها. وكشف المصدر عن أنه «إلى جانب الجندي المصري الذي قُتل، عبد الله رمضان، كان هناك مصابان آخران في صفوف القوات المصرية، وهما يتلقيان العلاج في الوقت الراهن». وفي سياق تبعات الحدث، قال مصدر دبلوماسي لـ«العربي الجديد»، إن القاهرة «قدّمت ردوداً على استفسارات وجهتها عدة أطراف غربية بشأن النيات المصرية تجاه الواقعة، وكذلك ما يرتبط بالمشهد من اتفاقات بين مصر وإسرائيل»، موضحاً أن «الردود المصرية تضمّنت تأكيداً من القاهرة على عدم المساس باتفاقية السلام، وكذلك عدم وجود رغبة في التصعيد، لكن هذه الردود جاءت مقرونة بمطلب مصري بضرورة ممارسة مزيد من الضغوط من تلك الحكومات، لوقف العملية العسكرية لجيش الاحتلال في رفح في أسرع وقت، لكون استمرار التوتر في تلك المنطقة، قد تنجم عنه توترات أمنية تصعب السيطرة على تداعياتها، في ظل حالة الاحتقان في صفوف القوات التي تتابع ما يجري في القطاع».

وفي سياق موازٍ، قال المصدر المصري إنه «كان مقرراً زيارة وفد إسرائيلي أمني إلى القاهرة الاثنين الماضي -في الاشتباك المصري الإسرائيلي حينها-، قبل إرجائها إلى الأسبوع الحالي، في ظل عدم ملاءمة الظروف السياسية في أعقاب الواقعة، حيث كان من المقرر أن يناقش الوفد تصوراً جديداً مطروحاً لبدء مفاوضات جديدة بشأن التهدئة في قطاع غزة وتبادل الأسرى» بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية. وبحسب المصدر فإنه «رغم أن القاهرة لديها قناعة بصعوبة التوصل إلى اتفاق تسوية في القطاع في ظل تركيبة الحكومة الإسرائيلية الحالية، إلا أنها لن تمانع المشاركة في جهود الوساطة، على أمل حدوث متغير يقلب الموازين في اتجاه التوصل إلى اتفاق». وأوضح أن «المسؤولين في مصر يرون أن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مضطر للعبة توازن، في ظل التركيبة السياسية المعقدة لحكومته ولمجلس الحرب، ما يدفعه للمراوغة طوال الوقت، للهروب من الضغوط». وأضاف أن نتنياهو «يسعى للحفاظ على عدم تفكك حكومته وعدم خروج وزيري المالية بتسليئيل سموتريتش والأمن القومي إيتمار وبن غفير، وفي الوقت نفسه، لا يرغب في استفزاز الوزير في الحكومة الحرب، بني غانتس، حتى لا ينضم للمعسكر المعارض الذي يعمل في الوقت الحالي لإسقاط الحكومة».

وبشأن الاشتباك المصري الإسرائيلي على الحدود بين مصر والقطاع، قال أستاذ القانون الدولي العام، أيمن سلامة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «المعاهدة الدولية بين مصر وإسرائيل عام 2005 والمعروفة باتفاق محور فيلادلفيا، تعتبر منتهية تماماً، نتيجة الخرق أحادي الجانب من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي للمعاهدة، خرقاً جسيماً ظاهراً». وأضاف أنه «صار من المحال أن تقوم مصر، الطرف الثاني في المعاهدة الدولية، بالوفاء بالتزاماتها الواردة في المعاهدة».

**طلبت مصر ممارسة ضغوط لوقف العملية العسكرية في رفح**

**دبابة للاحتلال تتحرك قرب رفح، أول من أمس** (مصطفى الخاروف/الأناضول)

من جهته، رأى الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة إسطنبول أيدن، عمار فايد، أنه «لا تغيير جوهرياً حتى الآن في رؤية مصر لدورها في القطاع وفي الملف الفلسطيني عموماً»، قائلاً في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «من مصلحة مصر وقف الحرب كي لا تتدهور الأمور إلى مرحلة التهجير أو موجات اللجوء الكبيرة، ومن مصلحة النظام أيضاً استمرار العلاقات الأمنية والاقتصادية مع الاحتلال». وتصاعدت خلال الأيام الماضية حدة التصريحات بين مصر وإسرائيل، بعد الاشتباك على الحدود، إذ زعم جيش الاحتلال «عثور قواته على 20 نفقاً بالقرب من محور فيلادلفيا، بعضها يعبر إلى داخل الأراضي المصرية». مقابل ذلك، وبينما لم يصدر تصريح رسمي مصري رداً على تلك المزاعم، نقلت وسائل إعلام تابعة للدولة في مصر، عن مصدر رفيع، أنه «لا صحة لما ذكرته وسائل إعلام إسرائيلية عن وجود أنفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة»، مضيفاً أنه «تعبّر تلك الأكاذيب عن حجم الأزمة التي تواجهها الحكومة الإسرائيلية».



الحدث

### المستوطنون يتمادون بمصادرة الأراضي

## اعتداءات واعتقالات في الضفة

**واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، اعتداءاتها في الضفة الغربية، وسط تزايد عربدة المستوطنين في أراضي الفلسطينيين**

تواصلت أمس الجمعة الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، حيث أصيب شخص برصاص قوات الاحتلال، فجراً، واعتقل آخرون، في سلسلة عمليات نفذتها قوات الاحتلال في الضفة. واقتحمت قوات الاحتلال، أمس، مدينة نابلس، وداهمت عدداً من أحياء المدينة، بما فيها مخيم بلاطة للاجئين شرقي المدينة. وقالت جمعية الهلال الأحمر إن طواقمها تعاملت مع مصاب بالرصاص الحي في القدم في شارع فيصل بالمدينة، مشيرة إلى أن مواجهات اندلعت بين عشرات الفلسطينيين وجيش الاحتلال الذي استخدم فيها الرصاص الحي. كما أوضح شهود عيان لوكالة الأناضول التركية للأنباء أن قوات الاحتلال اعتقلت عدداً من سكان المدينة خلال العملية.

وفي موازاة ذلك، اقتحم جيش الاحتلال فجر أمس، أيضاً، مدناً وبلدات عدة في الضفة، أبرزها مدينة قلقيلية شمالاً، وبلدات عدة بمحافظتي جنين ورام الله والخليل وبيت لحم، حيث اعتقلت عدداً من المواطنين خلال هذه الاقتحامات. كما اقتحمت قوات الاحتلال أمس قرية برقا شرق رام الله، وأطلقت الرصاص في الهواء أثناء خروج الفلسطينيين من صلاة الجمعة، دون وقوع إصابات. وسلّمت قوات الاحتلال أمس إخطاراً نهائياً بهدم منزل عيسى علي زواهرة، عقب اقتحام قرية زعترة شرق بيت لحم جنوب الضفة. وفي مدينة البيرة الملاصقة لرام الله، وسط الضفة، شيّع الفلسطينيون ظهر أمس، جثمان الشهيد وجيه محمد الرمحي (20 عاماً)، بمشاركة شعبية وفصائلية. وكان الرمحي استشهد مساء أول من أمس الخميس متأثراً بإصابته بجروح بالرصاص الحي في الصدر، خلال مواجهات اندلعت إثر اقتحام قوات الاحتلال مدينة البيرة.

إلى ذلك، واصل كذلك المستوطنون في الضفة اعتداءاتهم الممنهجة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم وأرزاقهم. وفي هذا السياق، اقتحم مستوطنون منطقة السهل في بلدة ترمسعيا شمال شرقي رام الله، مردّدين شعارات عنصرية وشتائم، بينما أتلف مستوطنون 11 دونماً من أراضي بلدة سبسطية شمال غربي نابلس، بعدما رعوا أغنامهم فيها. ويلاحق جيش الاحتلال ومستوطنوه الفلسطينيين بالضفة الغربية في مصادر أرزاقهم، ضمن موجة انتقام تصاعدت بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وشملت المهن كافة، بما فيها رعي الماشية. وعمد مستوطنون إلى سرقة الأبقار والأغنام التي يعتاش من خلالها أصحابها، إذ تعتبر مصدر دخلهم الوحيد لهم ولعائلاتهم.

وأشار الفلسطيني قدري دراغمة، المقيم في تجمع عين الحلوة في الأغوار الشمالية شمال شرقي الضفة الغربية، في حديث لوكالة الأناضول، إلى أن حياتهم ومصدر رزقهم بات مهدداً بفعل اعتداءات المستوطنين التي تزايدت منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ويعيش دراغمة وعدداً من العائلات الفلسطينية في بيوت من الصفيح والخيام، ويعتمدون على تربية الأبقار والأغنام لتأمين قوت يومهم، وسط تهديد مستمر لترحيلهم من قراهم لصالح توسيع مستوطنات إسرائيلية. وأضاف دراغمة أن اعتداءات المستوطنين طاولت مصادر الرزق من أغنام وأبقار، وتمت مصادرة نحو 100 رأس من الأبقار من قبل مستوطنين ومجلس المستوطنات، بحجة أنها تدخل ضمن أراضي المجلس. من جهته، قال رياض شلالدة من بلدة كوبر غربي رام الله: «لم يكتف المستوطنون بالسيطرة على الأراضي وتشييد المستوطنات، بل تعدى الأمر إلى التضييق على رعاة الأغنام وملاحقتهم في المراعي». ولفت إلى أن المستوطنين سيطروا على غالبية الأراضي الفلسطينية، ولا يوجد من يردعهم لأنهم يحتمون بسلاحهم الشخصي وبالجيش الذي يساندهم. وأشار إلى أن «الجيش ذاته من المستوطنين، حيث يرتدون في النهار لباس الجيش، وليلاً أو حتى في أوقات أخرى يرتدون لباس المستوطن».

**رفضت إسرائيل التراجع عن قيودها على السفارة الإسبانية**

**يعمد مستوطنون إلى سرقة الماشية من الرعاة الفلسطينيين**

وفي شأن آخر، رفض وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أمس، التراجع عن القيود التي أعلنت دولة الاحتلال فرضها على السفارة الإسبانية في القدس المحتلة، بعدما أعلنت الأخيرة اعترافها بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والتي ستدخل حيز التنفيذ اليوم السبت. وتمنع القيود الإسرائيلية أنشطة وخدمات تقدمها القنصلية الإسبانية في القدس المحتلة للسكان الفلسطينيين. وادعى كاتس أن القيود على القنصلية فُرضت «على إثر التصريحات المعادية للسامية من جانب مسؤولين في الحكومة الإسبانية، وفي مقدمتها الدعوة الواضحة إلى القضاء على دولة إسرائيل ودفع (قيام) دولة فلسطينية مكانها بين البحر ونهر الأردن». وأضاف كاتس، أمس، أن «أي علاقة بين القنصلية الإسبانية وبين مسؤولين في السلطة الفلسطينية تشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي وستكون ممنوعة بالكامل»، مضيفاً أن إسرائيل «ستراقب بشكل مشدّد تنفيذ هذه الأوامر، وفي حال وجود خروقات، ستتخذ خطوات أخرى تصل إلى درجة إغلاق القنصلية الإسبانية في القدس».

(العربي الجديد، الأناضول)

**جندي للاحتلال على حاجز بيت فوريك شرق نابلس، أول من أمس** (Getty)

رصد

## أزمة داخل الجيش الإسرائيلي: ضباط يريدون الرحيل

**مع استمرار الحرب على غزة، تكبر الأزمة داخل الجيش الإسرائيلي، الذي يريد أكثر من نصف ضباطه تركه في الفترة المقبلة**

حيفا ـ **نايف زيداني**

تواصل حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة وتبعات عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، استنزاف جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتحطيم الأرقام القياسية السلبية بالنسبة له، إذ كشفت معطيات جديدة أن 42 في المائة من الضباط الدائمين في الجيش ينوون البقاء وتجديد عقودهم لفترة مقبلة، مقابل 49 في المائة في أغسطس/آب 2023.

وأفادت صحيفة يديعوت أحرونوت التي كشفت عن معطيات استطلاع رأي أجري أخيراً في قسم الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي، بأن تحطيم الأرقام القياسية السلبية داخل الجيش، لا يأتي فقط بسبب إخفاق السابع من أكتوبر، وحقيقة أن الحرب مستمرة منذ نحو ثمانية أشهر من دون حسم، بل إن هناك أيضاً عوامل اجتماعية واقتصادية تضاف إلى ذلك.

وعلى الرغم من التقدير الكبير في أوساط الإسرائيليين لقوات الجيش في وقت الحرب، فإن أزمة الموارد البشرية فيه تتعمّق أكثر. وصدم الانخفاض من 49 في المائة إلى 42 في المائة في غضون تسعة أشهر (ما بين الاستطلاعين)، وفي ظل الحرب المتواصلة، قيادة الجيش الإسرائيلي.

وفعلياً، تشير بيانات قسم الموارد البشرية، إلى ارتفاع عدد الضباط المتوجهين إلى قسم التقاعد في الجيش خلال الحرب. ويشعر نحو 30 في المائة من الضباط الدائمين فقط بالرضا عن الرواتب التي يحصلون عليها، ويفضّل الكثيرون منهم التوجه إلى السوق الخاص. ويعكس هذا الوضع، بحسب «يديعوت»، غضباً واستياءً في صفوف الضباط. ومن أسباب ذلك، استنزافهم بسبب طول الحرب، وتضرر حياتهم العائلية وعدم رؤيتهم أفراد عائلاتهم، بالإضافة إلى أن الراتب غير المناسب نسبة إلى عدد ساعات العمل الطويلة، إلى جانب ضغط المسؤولية المنوطة بجزء من المناصب. وليس من الصعب، وفق الصحيفة، سماع تذمّر ضباط ميدانيين، بأنهم «لا يذكرون شكل منازلهم، فيما تزداد الأعباء على الزوج أو الزوجة المتواجدين في البيت». كما ظهر ادّعاء من طرف أزواج وزوجات الضابطات والضباط الدائمين، بأن الجيش الإسرائيلي يميل أكثر لدعم ضباط الاحتياط، بمنح ومكافآت.

ونقلت الصحيفة الإسرائيلية عن ضابط كبير لم تسمّه، مطلع على المعطيات، أنه بالإضافة إلى صعوبات الحياة نفسها، هناك سبب إضافي لم يتطرق الاستطلاع له، وهو «شعور الضباط بمسؤولية عن نتائج الحرب الصعبة، كما أن الشعور بالفشل يطاردهم، ولا يريدون مواصلة الخدمة في منظمة قد أخفقت»، وذلك بعد هجوم السابع من أكتوبر. ولفتت الصحيفة إلى أن قادة الجيش الإسرائيلي والمسؤولين في وزارة الأمن، حرصوا على تحذير رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزارة المالية، مراراً، وتقديم المزيد من البيانات حول أزمة عدد الضباط والضابطات برتبة رائد، والذين طلبوا المغادرة. وفي عام 2018، بلغ هذا العدد 289، بينما قفز في عام 2022 إلى 613، أي أكثر من الضعف. وحظيت السوق الخاصة بعدد من هؤلاء، واستمر مستوى الجيش الإسرائيلي في التراجع، حتى ساد المستوى المتوسط جميع التشكيلات والوحدات في الكثير من المناصب. ووسط قلق هيئة الأركان العامة، أعد قسم الموارد البشرية خططاً للحفاظ على جودة الضباط، فيما وضعت وزارة المالية العراقيل، واضطر الجيش إلى الخضوع لتقليصات، وبدلاً من إيقاف توجه الضباط إلى ترك الجيش والذهاب إلى السوق الخاصة، فإن هذا الاتجاه اشتد. من جهة أخرى، يرى مسؤولون كبار في الجيش الإسرائيلي بأن الأزمة هي فرصة أيضاً لن تتكرر، من أجل قلب الطاولة وخلق شروط أفضل تجذب قوى بشرية عسكرية ذات الجودة. في المقابل أشارت معطيات الجيش الإسرائيلي، إلى ارتفاع الحافز لدى ضباط الصف، وهم ضباط بدرجة أقل من الضباط الكبار، من 56 في المائة قبل الحرب إلى 66 في المائة الآن. ويعزو المسؤولون في قسم الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي، سبب ذلك، إلى شعور ضباط الصف بحصولهم على التقدير اللازم، عقب «أدائهم المهني». كما يجد جيش الاحتلال عزاء له، بأن دورة التجنيد الأخيرة، في شهر مارس/ آذار الماضي، شهدت ارتفاعاً كبيراً في نسبة الجنود الجدد الراغبين بالالتحاق بوحدات قتالية.

**فقط 42% من الضباط الدائمين في الجيش ينوون البقاء**

يُذكر أن الجيش الإسرائيلي لا يزال يواجه مقاومة شرسة في رفح وقبلها في جباليا ويتكبد المزيد من الخسائر البشرية، وآخرها إعلانه مقتل جنديين أمس الأول الخميس، أحدهما في معارك شمالي غزة والآخر في جنوبي القطاع. كما أفادت معطيات الجيش بأن خمسة من جنوده أصيبوا في غزة خلال 24 ساعة. وبذلك ارتفع عدد قتلى الجيش منذ بداية الحرب الحالية في السابع من أكتوبر إلى 644 جندياً قتيلاً على الأقل، وفق المعطيات المُعلنة، بينهم 293 قُتلوا خلال الاجتياح البري للقطاع الذي بدأ في 27 أكتوبر، فيما وصل العدد المعلن للجنود الجرحى منذ بداية الحرب إلى 3662.

شرق غرب

### ثالث جامعة بلجيكية تعلق التعاون مع إسرائيل

أعلنت جامعة غنت البلجيكية، أمس الجمعة، تعليق جميع اتفاقيات التعاون الأكاديمي مع إسرائيل، لتكون ثالث جامعة في البلاد، بعد جامعتي بروكسل الحرة وأنتويرب، تقدم على خطوة مماثلة. وذكر رئيس الجامعة ريك فان دي فالي (الصورة) في بيان، أن التعليق «يستند إلى مدى ومدة وطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية». وفي تصريح لوكالة الأنباء البلجيكية الرسمية «بلغا»، أضاف أن «جامعة غنت لا تريد أن تكون شريكة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي التي ترتكب في غزة».

(الأناضول)

### إلغاء مشاركة شركات إسرائيلية بمعرض فرنسي

كشفت شركة «كوج إيفنتس» المنظمة لمعرض يوروساتوري، وهو معرض دولي للدفاع والأمن البري، أمس الجمعة، أنه تم بقرار من السلطات الفرنسية إلغاء مشاركة 74 شركة عسكرية إسرائيلية في المعرض المقرر في 17 يونيو/حزيران الحالي بالقرب من باريس. وذكرت الشركة أنه «لن يكون هناك أي جناح عرض لقطاع الصناعات العسكرية الإسرائيلي في المعرض».

(فرانس برس)

### تظاهرة دعماً للفلسطينيين في الأردن

شارك آلاف الأردنيين، بعد صلاة الظهر أمس الجمعة، في مسيرة حاشدة أمام المسجد الحسيني وسط العاصمة عمّان، للتنديد بالإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وللتأكيد على دعمهم لخيار المقاومة. وطالب المشاركون الحكومة الأردنية بوقف كلّ أشكال التطبيع مع العدوّ وإلغاء اتفاقية وادي عربة وإلغاء اتفاقية الغاز، وإغلاق سفارة إسرائيل في عمان.

(العربي الجديد)

### مدير «أونروا» يدعو الاحتلال لوقف حملته ضد المنظمة

طالب المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) فيليب لازاريني (الصورة)، أمس الجمعة، إسرائيل بوقف «حملتها» ضد الوكالة، وذلك في مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية. وكتب لازاريني أن «الحرب في غزة تسبب ازدراءً فاضحاً لمهمة الأمم المتحدة بما في ذلك الهجمات الصارخة ضد الموظفين والمنشآت والعمليات» في الأونروا.

(فرانس برس)

### الجيش السوداني يتقدم في الخرطوم

أعلن الجيش السوداني، أمس الجمعة، تنفيذه عمليات عسكرية واسعة لإعادة السيطرة على مدينة الخرطوم بحري، ثالث أكبر مدن ولاية الخرطوم. وذكر في بيان أنه وصل إلى «عمق وجود قوات الدعم السريع في مدينة بحري ومنطقة الحلفايا»، شمالي الخرطوم. وبحسب المعلومات فإن الجيش يهدف إلى الوصول إلى منطقة مقر سلاح الإشارة والالتحام مع قواته المتمركزة سلفاً داخل المقر منذ بدء الحرب في 15 إبريل/نيسان 2023.

(العربي الجديد، الأناضول)

تقرير

واجهت انتخابات شرقي سورية التي أعلنت «الإدارة الذاتية» الكردية عزمها إجراءها الشهر الحالي، على الفور، تهديدات تركية، وهو ما قد يعرّض هذه الإدارة ومناطق سيطرتها في شرق سورية لتدخل عسكري تركي مباشر قد يفجر الأوضاع مجدداً في المنطقة

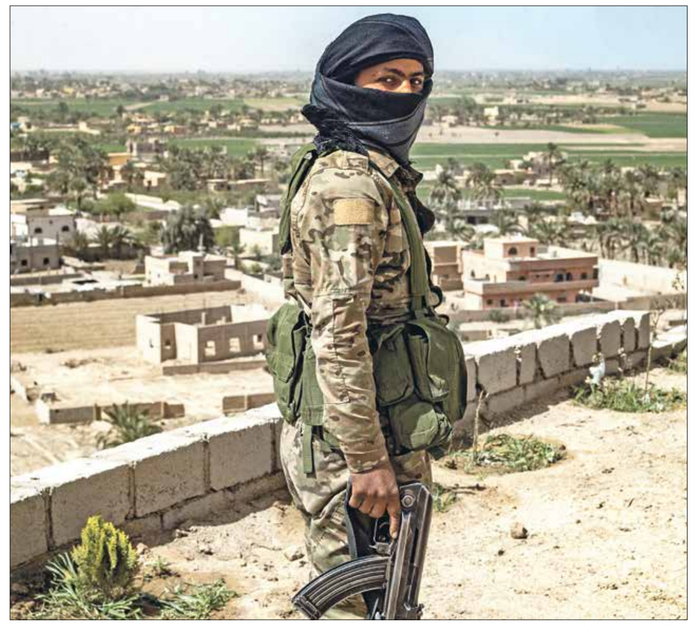
مقاتلة من قسد في الباغوز، مارس 2024 (دليا سليمان/فرانس برس)

# انتخابات شرقي سورية

## تهديدات تركية بقمع مخطط «قسد»

خطوات منفردة

قال المحلل السياسي محمد جرار، لـ«العربي الجديد»، إن «قسد تسعى لترسيخ حكمها، بغضّ النظر عن العواقب السياسية والعسكرية التي قد تتعرض لها مناطق سيطرتها». واعتبر أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لخطوات منفردة أخرى، مثل «العقد الاجتماعي» الذي أقرته نهاية العام الماضي.

بإربس ـ عدنان أحمد

تبرز مؤشرات عدة على أن الانتخابات المحلية، التي أعلنت «الإدارة الذاتية» الكردية أنها ستجريها في مناطق سيطرتها شرقي سورية في يونيو/حزيران الحالي، قد تكون شرارة تفجر الأوضاع مجدداً في تلك المنطقة، بعد تصاعد التهديدات التركية بالتحرك عسكرياً في حال إجراء تلك انتخابات شرقي سورية، التي يتوجس منها أيضاً كل من النظام السوري والمعارضة، فيما أعلنت أحزاب كردية رئيسية أنها لن تشارك فيها.

وقال التركي ترجب طيب أردوغان، أول من أمس الخميس، إن بلاده لن تتردد في شنّ هجوم جديد في سورية، في حال إجراء تلك الانتخابات. وأضاف أردوغان، خلال حضوره مناورات «إفس 2024» العسكرية في ولاية إزمير، غربي تركيا: «نتابع عن كثب التحركات العدائية من منظمة متطرفة ضد وحدة أراضي بلادنا، والأراضي السورية، بذريعة الانتخابات، وتركيا لن تسمح لمنظمة انفصالية بإقامة (دولة إرهابية) على حدودها الجنوبية». وتابع: «فعلنا ما كان مطلوباً في السابق في مواجهة أمر واقع، ولن نتردد في التحرك مجدداً إن واجهنا الوضع نفسه». واعتبر الرئيس التركي أن «المنظمة الإرهابية الانفصالية» (في إشارة إلى قوات سورية الديمقراطية - قسد) والقوى التي تدعمها، سوف ترى أنه لا يمكن تحقيق أي شيء بفرض الأمر الواقع».

وقالت «الإدارة الذاتية» في شمال شرق سورية إنها بصدد إدارة مناطق نفوذها على أسس ديمقراطية، ولهذا السبب تتوجه لتنظيم انتخابات البلديات في 11 يونيو المقبل. وأوضحت أنها ستعيد تشكيل مؤسساتها الخدمية وهياكلها الإدارية وفق نتائج الانتخابات. ودعت «الإدارة الذاتية» منظمات دولية وحكومية لمراقبة انتخابات شرقي سورية البلدية، فيما شكّك مراقبون بنزاهتها، بسبب عدم امتلاك «الإدارة الذاتية» نظاماً قضائياً مستقلاً، غير أن تركيا، التي شنّت عمليات عسكرية في الشمال السوري في الماضي، تعتبر ذلك خطوة من جانب «قسد» نحو إنشاء كيان كردي مستقل على حدودها الجنوبية.

ورأى الصحافي والمحلل السياسي التركي هشام جوناي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن تهديدات أردوغان بشأن انتخابات شرقي سورية جادة، ولا ينبغي التعامل معها باعتبارها مجرد وسيلة للضغط السياسي. وقال جوناي إن تركيا ترى في إمكانية قيام دويلة كردية في شرق سورية خطأ أحمر، وهي جادة في عزمها القيام بعمليات عسكرية في شرق سورية في حال مضت «قسد» بهذه الخطوة، على غرار ما فعلت سابقاً في الشمال السوري، وفي شمال العراق أيضاً.

وفي ضوء التهديدات التركية، فإن السؤال المطروح هو هل ستمضي «الإدارة الذاتية» وحلفاؤها العسكري «قسد» قدماً في إجراء انتخابات شرقي سورية كما أعلنت، وهل هي مستعدة لتحمل عواقب هذه الخطوة؟ وتعقيباً على ذلك، رأى الباحث السوري الكردي الآن محمود، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الإدارة الذاتية» الكردية في سعيها المحموم للبحث عن تثبيت شرعيتها، والتي هي مدار شك وريبة على الدوام، تسعى لتنظيم هذه الانتخابات التي قد تجلب إلى مناطق سيطرتها ويلات هي بغنى عنها، خصوصاً في ظل عدم وجود توافق كردي محلي على هذه الخطوة، وسط مقاطعة أبرز الأحزاب الكردية لها، والمتمثلة في المجلس الوطني الكردي، فيما حرمت «الإدارة الذاتية» أحزاباً أخرى من المشاركة في انتخابات شرقي سورية بحجة أنها غير مرخصة. وأضاف محمود أن الانتخابات بهذا المعنى، بغض النظر عن التهديدات التركية التي لا ينبغي الاستهتار بها، تسعى إلى تكريس هيمنة «قسد» على المنطقة، وشرعنة هذه الهيمنة عبر الانتخابات، وهي انتخابات لن يصدق أحد أنها حرة ونزيهة مهما رافقها من إعلانات وتأكيدات. ورأى الباحث السوري الكردي أن «قسد» باتت الآن في ورطة تقريباً، فلا هي تستطيع التراجع عن هذه الخطوة من جهة، ولا هي قادرة على تحمّل تبعاتها من جهة أخرى، متوقعاً بروز تدخلات خارجية خلال الفترة المقبلة، خصوصاً من جانب الولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى حلول وسط تحفظ ماء وجه «قسد» من جهة، وتُجنب المنطقة أيّ عمليات عسكرية تركية من جهة أخرى. ويرى مراقبون أن الخطوات الأحادية التي تبادر إليها «الإدارة الذاتية» تسهم في تكرس تقسيم سورية بين مناطق نفوذ مختلفة بعد 13 عاماً من اندلاع الصراع في سورية، وهو ما سوف يعوق أي حلول سياسية محتملة.

وحول التهديدات التركية بعمل عسكري في حال مضت «الإدارة الذاتية» في خططها لإجراء الانتخابات، قال سيهانوك ديبو، الرئيس المشترك لمكتب العلاقات العامة في حزب الاتحاد الديمقراطي، لـ«العربي الجديد»، إن التهديدات التركية لم تنقطع منذ البداية الأولى لأزمة السورية، رغم أن تركيا تحتل اليوم نحو 10 في المائة من جغرافية سورية، من دون أي سند قانوني أو أي حجة مدرجة في القانون الدولي. ورأى ديبو أنه «لا مبرر للتهديدات التركية التي تفتقر إلى أي أساس قانوني وشرعي، فتركيا اليوم دولة تحتل سورية وتتعامل مع مناطق احتلالها لفرض واقع إداري جديد يمهد لانسلاخها وضمّها إلى تركيا». واستشهد ديبو باستخدام العملة التركية في المناطق التي فيها نفوذ لها، فيما تنتشر رموز تركيا وصور قادتها هناك، إضافة إلى استخدام اللغة التركية في هذه المناطق. واعتبر أن تركيا «تستثمر في الأزمة السورية من كل النواحي، وهي في الأساس أمام أزمة داخلية كبيرة تحاول الهروب منها خلال ما تسميه وتزعمه (مخاوف وتهديدات أمنها القومي)»، لكن الحقيقة، وفق ديبو، أن تركيا «هي من تهدد أمن جيرانها برمتهم». وقال: «من المهم أن يدرك الجميع أن عقد الانتخابات البلدية لتحسين الواقع الخدمي لمكونات سورية في شمالها وشرقها، علاوة على أنها مسألة صرف داخلية، فإنها خطوة لانتشال سورية من واقعها التقسيمي، وفي الوقت نفسه تندرج ضمن الخطوات الممهدة للحل السوري برمته»، مشيراً إلى أن هذه الانتخابات ستكون الثالثة، حيث كانت الأولى قد أجريت في عام 2014 والثانية في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2017. وأكد أن قرار إجراء انتخابات شرقي سورية البلدية «اتخذته مكونات وأحزاب سورية بإرادتها الحرّة ومن مختلف مكوناتها»، خاتماً بالقول: «نحن في مناطق الإدارة الذاتية الطرف الأكثر فاعلية في محاربة الإرهاب، ونقدم الآن نموذجاً لحلّ الأزمة السورية وطريقاً نحو الجمهورية السورية الثالثة».

محمود: الانتخابات تسعى لتكريس هيمنة «قسد» على المنطقة

سيهانوك ديبو: عقد الانتخابات البلدية لتحسين الواقع الخدمي

إضاءة

تحوّل حظر الهواتف في العراق خوفاً من التسريب، إلى أمر تقليدي في اجتماعات السياسيين العراقيين في العامين الماضيين، بعد تجارب سابقة أدت إلى تشنّجات وتدخل القضاء للبت فيها

# حظر الهواتف في العراق

## خشية من تسريب الحوارات السياسية

بغداد ـ محمد الباسم

بات حظر الهواتف في العراق خلال اجتماعات القادة السياسيين في العراق ولقاءاتهم تقليداً واضحاً ومتصاعداً خلال العامين الماضيين، حتى على مستوى أعضاء الحزب أو الكتلة الواحدة. وبرزت ظاهرة تسليم الهواتف خارج مكان اللقاء أو الاجتماع، حتى دون طلب أحد أطراف اللقاء ذلك، وذلك بعد حادثة التسريبات الشهيرة لرئيس الحكومة الأسبق نوري المالكي وقيادات سياسية أخرى، أبرزها النائب أحمد الجبوري، وهو ما دفع إلى تحول غالبية اللقاءات الشخصية بين السياسيين وآخرين في العراق إلى لقاءات منزوعة الهواتف. ولتسليم الهواتف طريقة محددة وبدلوماسية، فحواها أن المضيف يسلّم هاتفه إلى أحد الأشخاص ليقوم الضيف بالخطوة ذاتها. وعلى الرغم من أن هذا الوضع كان مستهجناً إلا أنه بات ضرورياً بالنسبة للسياسيين في العراق، وذلك منعاً من تسجيل الحوارات والنقاشات عمداً أو لمنع «الاختراق»، حسبما أوضح عضو في تحالف «الإطار التنسيقي» لـ«العربي الجديد»، رفض الكشف عن اسمه. ودفع حظر الهواتف في العراق الجميع إلى الشعور بالاطمئنان والحديث بحرية أكثر، خصوصاً أن بعض الاجتماعات تميزت بصراحة بلغت حدّ كيل الشتائم، كما أفصحت النائبة حنان الفتلاوي.

### حظر الهواتف في العراق

وبدأ حظر الهواتف في العراق في يوليو/ تموز 2022، على خلفية تسرّب تسجيلات صوتية لزعيم حزب «الدعوة الإسلامية»، رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، ضمن جلسة جمعته بعدد من قيادات وأعضاء مليشيا «لواء أئمة البقيع»، الناشطة في محافظة ديالى الحدودية مع إيران، شرقي البلاد. وتحدث المالكي خلال هذه التسريبات بأكثر من موضوع، منها المتعلقة بـ«الحشد الشعبي»، وعمله على تشكيل مليشيا جديدة لحمايته، كاشفاً عن عداوته لزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، وتهديده بضربه في معقله بحي الحنانة في النجف، عدا عن ملفات مرتبطة بحوادث في العراق حصلت في السنوات الماضية وله علاقة فيها، فضلاً عن اتصالاته مع «الحرس الثوري» الإيراني وشخصيات إيرانية مختلفة. وعلى الرغم من أن التسجيلات تسببت بهزّة سياسية وشعبية داخل العراق، بسبب احتوائها على معلومات خطيرة وتهجماً على قيادات سياسية ودينية، وتوجه محامين ومواطنين إلى رفع دعاوى قضائية ضد المالكي، إلا أن ملفات الدعاوى بقيت مطمورة لدى وزارة الداخلية والقضاء العراقي. كما سُرّبت تسجيلات صوتية للنائب أحمد الجبوري، المعروف باسم «أبو مازن» ضمن اجتماع سياسي، وأخرى في اتصالات وتسجيلات صوتية مرسلة خلال هذه التسريبات بأكثر من موضوع، منها المتعلقة بـ«الحشد الشعبي»، وعمله على تشكيل مليشيا جديدة لحمايته، خلفية تسرّب تسجيلات نوري المالكي، فقد أقدم معظم القادة السياسيين إلى تصفية مكاتبهم من المشكول بولائهم ونقلهم إلى جهات أخرى، بالإضافة إلى فحص المكاتب والغرف من أي أجهزة تنصت». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «السياسيين يخشون اختراق الهواتف أيضاً، إذ يعتقدون أنه من السهل اختراقها والتنصت من خلالها». وأضاف العضو الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «النقاشات لا تبدأ بالحديث الحساس والخاص بملفات مهمة، إلا بعد التأكد من سحب جميع الهواتف المحمولة»، موضحاً أن «معظم قادة الأحزاب يخشون من اختراق الهواتف المحمولة، حتى لو كانت هناك ثقة عالية بين قادة الأحزاب لكنهم يخشون من تقنيات التجسس على حواراتهم». وسبق أن أشارت النائبة حنان الفتلاوي إلى أن «الإطار التنسيقي كيان ذكوري»، وحين سئلت عن السبب في حديث متلفز، بيّنت أن «قيادياً رفض حضور المرأة لاجتماعات إدارة الدولة بسبب الفشار (تقصد السباب والشتائم)». وهو مؤشر على أن الحوارات السياسية شهدت أحياناً التلفظ بالشتائم، فضلاً عن مهاجمة السياسيين بعضهم البعض وتوجيه الاتهامات بالفساد.

### الخشية من اختراق الهواتف

من جهته، قال النائب في البرلمان العراقي محمد الصيهود، إن «النقاشات السياسية تحافظ على اللياقة، لكن المشاعر الغاضبة قد تحدث أحياناً، وأن السياسيين حالهم كحال بقية البشر، فهم يتخاصمون ويجري الحديث أحياناً بطرق العتب والجدال والمفاوضات الطويلة»، موضحاً في حديث مع «العربي الجديد»، أن «البرامج الخاصة بالفبركة والذكاء الاصطناعي أحياناً تعمل على تحريف الحقائق، ونحن نعي ذلك جيداً». ورأى الصيهود أن «اختراق الهواتف هو جزء من مهام بعض الجهات المعادية للنظام السياسي العراقي، وعادة ما تهدد الأمن الإلكتروني للسياسيين، بالتالي لا بد من مواجهتها بالحذر، وهو أمر طبيعي، لا سيما وأن العراق يشهد تجاذبات سياسية، وهناك أطراف خارجية تسعى للنيل من قادة العملية السياسية»، وذلك في تعليله حظر الهواتف في العراق والتمسك بهذا الأمر. أما المحلل السياسي أحمد الشريفي، فقد لفت إلى أن «أزمة الثقة بين الأحزاب والقادة وأعضاء التكتلات السياسية زادت كثيراً بعد تسرّب التسجيلات الصوتية والمقاطع المصورة للسياسيين والمرشحين للوزارات وهم يقسمون على الطاعة والولاء، ربما لأن هذه الأحزاب لم تكن تنتبه إلى التطورات الحديثة في الأمن الرقمي، لكنها حالياً تخشى من أي مشكلة من هذا النوع، وأدى ذلك إلى توجهها نحو الحذر والاحتراز وعدم الحديث بجرأة، إلا في دوائر صغيرة جداً». وأشار الشريفي في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن «توجيهات تصدر بين فترة وأخرى داخل الدوائر الحزبية بمراعاة الأمن الرقمي وعدم فتح الروابط المجهولة، بالإضافة إلى تأمين الهواتف لمنع أي حالة تجسس أو تنصت»، مؤكداً أن «التسريبات الصوتية للمسؤولين هي ظاهرة أمنية ومخابراتية تحدث في كل العالم، لكن بعض التسجيلات تمثل صدمة عادة لجمهور الأحزاب، لا سيما حين تكون متناقضة مع الخطاب الوطني أو السلمي».

عراقيان يشاهدان الهاتف في البصرة، إبريل الماضي (حسين فالح/فرانس برس)



متابعة

# هوكشتاين متفائل بإمكانية اتفاق بين لبنان وإسرائيل

ابدى عاموس هوكشتاين، مستشار الرئيس الاميركي جو بايدن، تفاؤله في توقيع اتفاق حدودي بين لبنان واسرائيل، رغم استمرار المواجهات

بيروت ـ العربي الجديد

على الرغم من استمرار المواجهات على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، غير أن عاموس هوكشتاين، مستشار الرئيس الأميركي جو بايدن، أكد أن "اتفاقاً للحدود البرية بين إسرائيل ولبنان يتم تنفيذه على مراحل قد يخفف من الصراع المحتدم والدامي" بين الطرفين. ونقلت وكالة رويترز عن هوكشتاين قوله، مساء أول من أمس الخميس في مقابلة مع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: "لا أتوقع السلام الدائم بين حزب الله وإسرائيل". وأضاف: "لكن إذا تمكنا من التوصل إلى مجموعة من التفاهمات... والتخلص من بعض المخاوف للصراع وإقامة حدود معترف بها لأول مرة على الإطلاق بين البلدين، فأعتقد أن ذلك سيقطع شوطاً طويلاً". واستخفاض الواتصالات لن تكسر إرادة الشعب اليمني بل تزيده ثباتاً وصلابة». أما المتحدث باسم الحوثيين محمد عبد السلام، فذكر عبر منصة إكس أن «هذا العدوان الغاشم على اليمن هو عقاب على موقفه المساند لغزة وذلك دعماً لإسرائيل لمواصلة جرائم الإبادة الجماعية ضد القطاع الجريح والمحاصر والصامد». في طهران، ذكرت وسائل إعلام رسمية، أمس الجمعة، أن «إيران دانت الضربات»، ووصفتها بأنها «انتهاكات لسيادة اليمن وسلامة أراضيه». والقوانين الدولية وحقوق الإنسان». وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني في بيان، إن «الحكومتين المعتديتين الأميركية والبريطانية مسؤولتان عن عواقب تلك الجرائم ضد الشعب».

وكان زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي قد ذكر في كلمة متلفزة، أول من أمس الخميس، أن عناصره "استهدفوا خلال الأسبوع الحالي 10 سفن مرتبطة بالعدو الإسرائيلي والأميركي والبريطاني، وسفنا تابعة لشركات (لم يذكرها) كسرت حظر الدخول إلى موانئ فلسطين المحتلة». وأضاف أن "إجمالي السفن المستهدفة منذ بداية عمليات الإسناد لغزة (في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي) بلغ 129 سفينة». وقال إن «ثلاث دول عربية (لم يسمّها) تشترك مع الولايات المتحدة ودول أوروبية في اعتراض صواريخنا وطائراتنا المسيرة باتجاه الكيان الإسرائيلي».

(العربي الجديد، الأناضول، رويترز، فرانس برس)

هوكشتاين بالقول إن «البداية ستكون السماح لسكان المجتمعات الشمالية في إسرائيل بالعودة إلى منازلهم ولسكان المجتمعات الجنوبية في لبنان بالعودة إلى منازلهم». وأضاف أن «جزءاً من ذلك سيتطلب تعزيز القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك التجنيد وتدريب القوات وتجهيزها»، من دون أن يوضح كيف سيتم ذلك. أما المرحلة الثانية، وفق هوكشتاين فـ"ستشمل حزمة اقتصادية للبنان، والتأكد من أن المجتمع الدولي يظهر للشعب اللبناني اننا نستثمر فيه». وأوضح أن «شبكة الكهرباء في لبنان، على سبيل المثال، تعمل لبضع ساعات فقط في اليوم، مما يلحق ضرراً جسيماً باقتصادها». وشدّد على أن «لدينا حلاً لذلك، لقد وضعنا حزمة يمكن أن تخلق حلاً من شأنه أن يوفر لهم الكهرباء لمدة 12 ساعة في فترة زمنية قصيرة». ولفت هوكشتاين إلى أن «المرحلة الأخيرة ستكون اتفاق الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل». وقال إنه «إذا استقر الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان، فقد يساعد ذلك للنائب أحمد الجبوري، المعروف باسم «أبو مازن» ضمن اجتماع سياسي، وأخرى في اتصالات وتسجيلات صوتية مرسلة خلال هذه التسريبات بأكثر من موضوع، منها المتعلقة بـ«الحشد الشعبي»، وعمله على تشكيل مليشيا جديدة لحمايته، في تقليص نفوذ إيران هناك»، مضيفاً أن «قدرة القوى الخارجية على التأثير على لبنان، مهما كانت العواقب، ستتضاءل كثيراً». وسبق لهوكشتاين أن توسط في الاتفاق البحري بين لبنان وإسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

في غارة إسرائيلية طاولت سيارة إسعاف تابعة للهيئة الصحية الإسلامية (التابعة لحزب الله). وذكرت وسائل إعلام تابعة لحزب الله أن استهداف السيارة تمّ عبر مسيّرة إسرائيلية أطلقت صاروخين باتجاهها، فلم يصبها الصاروخ الأول، وأصابها الثاني مباشرة، ما أدى إلى استشهاد المسعف حيدر جهير، وإصابة مسعف آخر. ولفتت تلك الوسائل إلى أنه «بعد استهداف السيارة أغار الاحتلال على مكان قريب من موقع استهداف الإسعاف». ودفع ذلك وزارة الصحة اللبنانية ونقابة المستشفيات إلى إعلان تنظيم وقفة احتجاجية، الاثنين المقبل، أمام مبنى وزارة الصحة في بيروت، وذلك تضامناً مع المستشفيات والطواقم الطبية الإسرائيلية في الجنوب وشجباً لاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وأطلقت قوات الاحتلال، أمس الجمعة، رشقات رشاشة وقذيفتي مدفعية في محيط بعض الرعاة والمزارعين قرب بساتين الوزاني. كما انفجرت صواريخ اعتراضية فوق سهل مرجعيون. واستهدف حزب الله، أمس الجمعة، ثكنة برانيت، وهي مقر الفرقة 91 الإسرائيلية، وموقعي معيان باروخ والبغدادي، ومستوطنة راموت نفتالي، وشنّ هجوماً بمسيرات انقضاضية استهدفت منصات القبة الحديدية في مربض الزاعورة. كما هاجم الحزب مبنى لجنود الاحتلال في مستوطنة مسكوبة شوميرا.

بدورها، أفادت القناة 12 الإسرائيلية بسقوط صواريخ أطلقت من لبنان على الجليل الغربي، فيما أعلنت القناة 13 الإسرائيلية عن إطلاق صاروخ مضاد للدروع باتجاه منزل في مستوطنة المطلة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن «مسيّرتين تابعتين لحزب الله انفجرتا عند الحدود». ودوت صفارات الإنذار في أنحاء متفرقة من الجولان السوري والجليل الفلسطيني المحتلين. وأغار الطيران الحربي الإسرائيلي، ليل الخميس ـ الجمعة، على حولا، حيث سقط عدد غير محدد من الجرحى، وفق الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية. كما أغار على عيترون، وقصف مدفعياً علما الشعب وأطراف الناقورة. وحلّق الطيران الحربي الإسرائيلي في أجواء قضاء صور، كما ألقى القنابل المضيئة فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط. واستهدف حزب الله، ليل الخميس ـ الجمعة، انتشاراً لجنود الاحتلال في محيط موقع جل العلام، وموقعي الرمثا وزبدين، وثكنة زرعيت، ومبنى لجنود الاحتلال في مستوطنة المنارة. ونعى الحزب عنصرين سقطا من صفوفه.

استشهاد مسعف بغارة إسرائيلية استهدفت الإسعاف في الناقورة

الحدث

# أعنف الغارات الأميركية ـ البريطانية ضد الحوثيين

شنّت القوات الأميركية والبريطانية 6 غارات على مواقع للحوثيين في اليمن، ليل الخميس ـ الجمعة، في أعنف هجوم من نوعه منذ 3 أشهر

شهد ليل الخميس ـ الجمعة، غارات مكثفة للتحالف الأميركي ـ البريطاني، ضد اليمنيون للحوثيين في اليمن في أكثر من محافظة، الذين ردّوا باستهداف حاملة طائرات أميركية. وكشف المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، أمس الجمعة، أن ست غارات أميركية وبريطانية، أسفرت عن مقتل 16 شخصاً وإصابة 41 آخرين «بينهم مدنيون». وأوضح في كلمة متلفزة أن الحوثيين شنوا هجوماً صاروخياً على حاملة الطائرات الأميركية أيزنهاور في البحر الأحمر رداً على هذه الضربات، التي طاولت ميناء الصليف في محافظة الحديدة، ومبنى الإذاعة في مديرية الحوك، ومعسكر غليفقة ومنزلين. بدورها، أفادت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» في بيان، أمس الجمعة، بأن القوات الأميركية والبريطانية شنّت ضربات على 13 هدفاً يسيطر عليها الحوثيون في اليمن، في أول غارات من نوعها منذ ثلاثة أشهر. وأعلنت أنها «نجحت في تدمير ثماني طائرات من دون طيار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن، وفوق البحر الأحمر». وأوضحت أنه «تبين أن هذه الطائرات من دون طيار والمواقع تمثّل تهديداً للقوات الأميركية وقوات التحالف والسفن التجارية في المنطقة». واعتبرت أن الغارات جاءت «في إطار جهود ردع الجماعة عن مواصلة استهداف الملاحة في البحر الأحمر». وأشارت وزارة الدفاع البريطانية، في بيان أمس الجمعة، إلى أن «العملية المشتركة استهدفت ثلاثة مواقع في مدينة الحديدة الساحلية على البحر الأحمر». لافتة إلى أن معلومات استخبارية «أكدت» ضلوع موقعين في منطقة الحديدة في هجمات استهدفت حركة الملاحة البحرية، مشيرة إلى أنّ الحوثيين استخدموا منازل في هذه المنطقة لتخزين مسيّرات مفخّخة والتحكّم بها عن بُعد. كما استهدفت الغارات، وفقاً للبيان، موقعاً آخر يقع غرب الحديدة واستخدمه الحوثيون لتنفيذ هجمات بطائرات بدون طيّار. وذكرت الوزارة «كما هو الحال دائماً، تم اتخاذ تدابير درجات الحذر في التخطيط للضربات لتقليل أي خطر على المدنيين».

من جهتها، أفادت قناة المسيرة التابعة للحوثيين، بأن «ست غارات أميركية ـ بريطانية استهدفت صنعاء العاصمة والمحافظة، منها غارة على محيط مطار صنعاء الدولي، وثلاث غارات في منطقة النهدين بمديرية السبعين، وغارتان في منطقة جربان بمديرية سنحان بمحيط صنعاء». وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد» في صنعاء «أن دوي انفجارات هزّ العاصمة اليمنية، وشمعت في أرجاء واسعة من المدينة». وطاولت الغارات محافظة الحديدة، حيث استهدفت مديرية الحوك ومبنى الإذاعة بأربع ضربات، كما استهدفت غارات أخرى مبنى في ميناء الصليف ومنطقة غليفقة. وفي محافظة تعز استهدفت الغارات شبكة الاتصالات في منطقة الأعبوس بمديرية حيفان». وتوعد الحوثيون اليمنيون، أمس الجمعة، بتصعيد الهجمات على الملاحة البحرية رداً على الغارات. وكتب المسؤول الحوثي محمد البخيتي في منشور على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أن «العدوان الأميركي البريطاني لن يثنينا عن مواصلة عملياتنا العسكرية المساندة لفلسطين وسنقابل التصعيد بالتصعيد». واضاف أن «استهداف المرافق المدنية كالإذاعة والموانئ

هدد الحوثيون بمقابلة التصعيد الأميركي البريطاني بالتصعيد

منزل مدمر في صنعاء بغارات أميركية وبريطانية، مارس الماضي (محمد حمود/Getty)

شرق غرب

## احتجاجات متواصلة ضد «تحرير الشام» في إدلب

شهد العديد من المدن والبلدات في أرياف محافظتي إدلب وحلب، الواقعة ضمن مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، شمال غرب سورية، أمس الجمعة، احتجاجات ضد زعيم الهيئة أبو محمد الجولاني وجهازها الأمني. وشهدت مناطق سيطرة الهيئة 14 نقطة تظاهر، حيث توحدت المطالب حول إسقاط الجولاني وحلّ جهاز الأمن العام ومجلس الشورى التابعين للهيئة، وتشكيل مجلس شورى جديد، والإفراج عن معتقلي الرأي. (العربي الجديد)

## تدريبات كورية شمالية تحاكي هجوماً على الجنوب

أشرف الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون (الصورة)، أول من أمس الخميس، على تدريبات إطلاق نار شملت راجمات صواريخ متعددة ذات قدرة نووية لإظهار قدرة البلاد على تنفيذ هجمات استباقية على كوريا الجنوبية. ونقلت وكالة الأنباء المركزية الرسمية، عن كيم قوله إن التدريبات «ستكون بمثابة مناسبة لإظهار العواقب التي سيواجهها منافسونا إذا استفزونا». (أسوشييتد برس)

## جنوب أفريقيا تتجه نحو حكم ائتلافي

اقترعت جنوب أفريقيا، أمس الجمعة، من تشكيل حكومة ائتلاف وطني، بعدما أظهرت نتائج جزئية لفرز الأصوات في الانتخابات التشريعية التي أجريت الأربعاء الماضي، تراجع نسب تأييد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي للفوز بدون الـ50 في المائة اللازمة للفوز باغلبية. وحصل الحزب بعد فرز أكثر من نصف الأصوات، على نسبة تأييد تقل عن 42 في المائة بقليل، رغم أن النتائج النهائية يتوقع أن تعلن غداً الأحد. (أسوشييتد برس)

## قمة فرنسية أميركية في باريس

أعلنت الرئاسة الفرنسية، أمس الجمعة، أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيستقبل نظيره الأميركي جو بايدن في 8 يونيو/حزيران الحالي في باريس، خلال زيارة دولة ستكون الأولى لبايدن إلى فرنسا منذ تسلمه الرئاسة في يناير/كانون الثاني 2021. وتسبق هذه الزيارة مراسم إحياء الذكرى الـ80 لإنزال الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، في 6 يونيو في نورماندي والتي سيحضرها بايدن وزوجته جيل. (فنا)

## انتهاء اضطرابات كاليدونيا الجديدة

قال وزير الداخلية وأقاليم ما وراء البحار الفرنسي، جيرالد دارمانان (الصورة)، أمس الجمعة، إن السلطات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة استعادت السيطرة الكاملة على إقليم كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، وذلك بعد أسبوعين من الاحتجاجات التي خلفت سبعة قتلى ودماراً كبيراً في الأرخبيل، رفضاً لقانون انتخابي أقرّه البرلمان الفرنسي. وأضاف دارمانان أن «عملية أمنية كبيرة تمّت بنجاح» في منطقة ريفيير سالي في العاصمة نوميا، وهي آخر منطقة في عاصمة كاليدونيا الجديدة كانت تحت سيطرة المتظاهرين. (أسوشييتد برس)

الحدث

أصبح الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أول رئيس أميركي سابق أو في السلطة، يدان بجريمة جنائية، وذلك في إطار محاكمته بقضية دفع رشى لممثلة إباحية، بانتظار اختبار تأثير ذلك في صندوق الاقتراع

# ترامب مداناً بقضية الرشى

## سابقة تاريخية أميركية تدخل البازار الانتخابي

ترامب يتحدث للصحافين بعد إدانته في محكمة مانهاتن (فرانس برس)

دخل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، مجدداً، أول من أمس الخميس، التاريخ، مع توالي فصول محاكمته بقضية دفع رشى لممثلة إباحية، بهدف إسكاتها عن إفشاء إقامته علاقة جنسية معها، قبيل انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2016. فمع إيجاد هيئة المحلفين، في محكمة بمنطقة مانهاتن في نيويورك، الخميس، ترامب مذنباً بـ34 تهمة موجهة إليه بهذه القضية، بانتظار حكم القاضي خوان ميرشان فيها في يوليو/تموز المقبل، أصبح ترامب أول رئيس أميركي سابق يدان جنائياً، وهو حكم أكد فريقه القانوني أنه سيطلب استئنافه. لكن الحكم التاريخي الذي صدر أول من أمس، دخل على الفور في سياق البازار الانتخابي، مع عام انتخابي استثنائي في الولايات المتحدة، سيتنافس فيه كما هو بات مؤكداً، إلى حدّ الآن، ترامب والرئيس الحالي جو بايدن، مجدداً، ما جعل لقرار المحلفين وقعاً مزلزلاً مضاعفاً، إذ يرى الجميع أن اختبار مفاعيله سيكون في صندوق الاقتراع. ويصوّر الديمقراطيون حكم الإدانة الخميس، بأنه أحد فصول تصفية الحساب القانونية مع ترامب، الذي لا ينبغي أن يفلت بنظرهم من العدالة في المحاكمات الملاحق فيها، وعددها أربع، ومن بينها دوره في التحريض على هجوم الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني 2021، ومحاولة الانقلاب على فوز بايدن بالرئاسة في 2020، بينما يضع الجمهوريون الحكم في إطار تصفية الحساب الديمقراطية السياسية مع ترامب، الذي يراه حزبه فائزاً بانتخابات الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، لاسيما أن بعض استطلاعات الرأي تمنحه تقدماً على بايدن في المنافسة. وبينما يتوقع أن يسعى ترامب إلى الاستثمار في قرار المحلفين، بانتظار الحكم الذي حدّد القاضي له موعداً في يوليو/تموز الماضي، واستعادة زخم حملاته الانتخابية وتوظيف القضية في صلبها، تتجه الأنظار إلى أرقام استطلاعات الرأي المقبلة بعد القرار، حيث إن أصواتاً كثيرة كانت صنّفتها استطلاعات سابقة على أنها مترددة أو مستقلة، أكدت تفضيلها عدم التصويت لترامب إذا ما أدين بأي تهمة جنائية، لتجنب إدخال البلاد في «متاعبه».

وأخذت «متاعب» ترامب القضائية، منحى جديداً، أول من أمس، بعدما أصبح أول رئيس أميركي يدان بجريمة جنائية، حيث رأت هيئة محلفين في محكمة بمانهاتن، الرئيس السابق مذنباً بـ34 تهمة موجهة إليه، بقضية تزوير سجلات مالية لإخفاء دفع رشى (130 ألف دولار) للممثلة الإباحية السابقة ستورمي دانيالز، وذلك لشراء صمتها على علاقة سابقة معه، كان من الممكن أن تؤثر على حملته الانتخابية في 2016، والتي فاز فيها على الديمقراطية هيلاري كلينتون. وأعلن أعضاء الهيئة الـ12 بالإجماع قرارهم بـ«إدانة المدّعى عليه دونالد ترامب بـ34 تهمة تتعلّق بتزوير محاسبي مشدّد لإخفاء مؤامرة هدفها إفساد انتخابات 2016». وبحسب وكالات الأنباء، فإن ترامب الذي حضر جلسة النطق برأي هيئة المحلفين، ظلّ صامتاً خلال الجلسة، بعدما لم يتغيب طوال أسابيع عن حضور جلسات المحاكمة، بأمر من القاضي ميرشان، ما عطّل حملته الانتخابية، إلا أنه رفض الإدلاء بشهادته أمام المحكمة، التي تحدث أمامها محاميه السابق مايكل كوهين بصفته شاهداً ضده. وبعد قرار الهيئة، أكد محامو ترامب، أنه سيستأنف على الحكم، وهو استئناف لا يعطّل أو يؤخر حكم القاضي في يوليو. أما البيت الأبيض، فشدّد على أن ترامب يبقى المرشح الجمهوري للرئاسة حتى لو صدر حكم بسجنه. ويتعلق قرار هيئة المحلفين باتهامات وجّهت إليه بتنفيذه مخططاً للتأثير بشكل غير قانوني على انتخابات 2016، من خلال دفع أموال لشراء صمت الممثلة الإباحية السابقة. وكشف عن القرار الخميس، بعد يومين من المداولات، وحدّد القاضي ميرشان موعد النطق بالحكم في 11 يوليو، قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في ميلووكي بولاية ويسكونسن (من 15 إلى 18 يوليو)، حيث من المتوقع أن يعلن قادة الحزب الجمهوري ترشيح ترامب رسمياً للرئاسة بعد فوزه بالانتخابات التمهيدية لحزبه هذا العام. وبانتظار النطق بحكمه، أطلق ميرشان الخميس سراح ترامب من دون كفالة، كما أمهل فريق الدفاع عن الرئيس السابق حتى 13 يونيو الجاري لتقديم دفوعه قبل صدور العقوبة، والنيابة العامة حتى 27 يونيو للردّ على هذه الدفوع.

وتصل عقوبة تهم تزوير السجلات التجارية في الولايات المتحدة، إلى ما يصل إلى أربع سنوات سجن، لكن المدعي العام لمنطقة مانهاتن ألفين براغ، الذي كان أعلن توجيه التهم لترامب بهذه القضية، وهو الذي كلّف بالتحقيق فيها ومتابعتها، لم يوضح أول من أمس، ما إذا كان المدعون العامون أو القاضي ميرشان يعتزمون طلب السجن. واكتفى براغ أول من أمس، خلال مؤتمر صحافي، بالترحيب بحكم الإدانة، معتبراً أن «هيئة المحلّفين قالت كلمتها»، ومضيفاً أن «الصوت الوحيد الذي يهمّ هو صوت هيئة المحلّفين». ويواجه ترامب نظرياً عقوبة السجن، إذ يُعاقب القانون في ولاية نيويورك على تزوير المستندات المحاسبية بالسجن لمدة أقصاها أربع سنوات. لكن هذه العقوبة يمكن تخفيفها في حال لم يكن المدان من أصحاب السوابق الجنائية، وهو ما ينطبق على ترامب الذي سيكون عمره وقت النطق بالعقوبة بحقّه 78 عاماً. وبالنظر إلى السجل العدلي «النظيف» للمدان، يمكن للقاضي أن يحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ، أو بالقيام بأعمال لخدمة المجتمع، بالإضافة إلى غرامة مالية. وفي مطلق الأحوال، فإن ترامب أمامه مهلة شهر واحد لإخطار القضاء بنيته استئناف الحُكم، ومن ثم أشهر عدّة للقيام بذلك رسمياً. ومن المرجّح أن يؤدي استئناف الحُكم إلى تجميد مفاعيل كلّ العقوبات المتأتية عنه ولا سيما إذا كانت إحداها هي السجن مع النفاذ. وفور صدور الحكم، أعلن محامي ترامب تود بلانش، وكيل الدفاع الأساسي عنه في هذه القضية، أن فريق الدفاع سيستأنف «في أقرب وقت ممكن» الحكم. وقال بلانش لشبكة «سي أن أن»: «سنستأنف الحُكم»، موضحاً أنه «في نيويورك، تقضي الإجراءات بأن يتم النطق بالعقوبة أولاً، ومن ثم نستأنف». ومن غير المرجح أن تنطلق محاكمة ترامب في هذه القضية بالاستئناف قبل الانتخابات الرئاسية، وإذا ما فاز بالرئاسة فإن إدانته هذه لن تحول دون توليه مهام منصبه، لكنه لن يتمكن من أن يعفو عن نفسه أو أن يُصدر أمراً بكف الملاحقات في هذه القضية، ذلك أن القضاء المسؤول عنها تابع لولاية نيويورك وليس للدولة الفيدرالية.

وبكل الأحوال، فإن إدانة ترامب أو الحكم عليه بالسجن، لن تمنعه من مواصلة سعيه للعودة إلى البيت الأبيض، أو حتى العودة للرئاسة، إذ إن دستور الولايات المتحدة لا يمنع أصحاب السوابق من تولي الرئاسة، ما يجعل الحكم مقاساً حالياً في إطار مفاعيله القانونية، وتأثيره المعنوي على الرئيس السابق وحملته.

ويواجه ترامب ثلاث لوائح اتهام جنائية أخرى، لكن قضية دانيالز قد تكون الوحيدة التي وصلت إلى قرار قبل انتخابات نوفمبر، ما يزيد من أهمية نتيجتها. وفور صدور الحكم، علّق ترامب للصحافيين بالقول من أمام المحكمة، أن «هذه المحاكمة زائفة ومشينة»، مضيفاً أنه «عار»، وأن «الحكم الحقيقي سيكون في الخامس من نوفمبر المقبل من قبل الشعب (موعد الانتخابات). إنهم يعرفون ما حدث، والجميع يعرف ما حدث هنا»، في إشارة إلى ما يراه من محاكمة يديرها خصومه للقضاء عليه سياسياً أو أقلّه التأثير على فرص فوزه مجدداً بالرئاسة.

ومن المتوقع أن يستأنف ترامب الحكم، ما يجعله يواجه ديناميكية محرجة مع عودته إلى الحملة الانتخابية الموسومة بالإدانات. وأول من أمس، تحركت حملة ترامب على الفور، واصفة الرئيس السابق في بيان بـ«السجين السياسي». وبينما يسعى لاستعادة البيت الأبيض في انتخابات هذا العام، يقدم الحكم على ترامب للناخبين اختباراً آخر لاستعدادهم لقبول سلوكه الذي يراه القضاء متجاوزاً للحدود، ما يستوجب إدانته. إذ رغم وضوح الآثار القانونية والتاريخية المترتبة على الحكم، فإن العواقب والتداعيات السياسية على ترامب تبقى أقل وضوحاً نظراً لقدرتها على تعزيز الآراء المتشددة بالفعل بشأنه، سواء معه أو ضدّه، بدلاً من إعادة تشكيلها. وللتذكير، فإنه منذ عام 2023، فشلت لوائح اتهام وُجّهت إلى ترامب في أربع قضايا جنائية منفصلة، وإدانات في ثلاث قضايا مدنية أخرى، في منعه من انتزاع بطاقة الترشيح الحزبية. وإضافة إلى قضية نيويورك (دانيالز)، يواجه ترامب اتهامات في واشنطن وجورجيا للاشتباه بسعيه لتغيير نتائج انتخابات 2020، كما يواجه اتهامات في فلوريدا بشبهة سوء التعامل مع وثائق سرّية بعد مغادرته البيت الأبيض. لكن بعض استطلاعات الرأي كانت قبل الحكم قد رجّحت أن يدفع حكم الإدانة ببعض ناخبي ترامب للتخلي عنه. ولذلك فإنه لا بدّ أن يدخل صدور الحكم الأولي في حسابات الناخب المتردد والمستقل وحتى الجمهوري المعتدل. ففي الاستطلاعات التي رافقت انتخابات التصفية الحزبية في فبراير/شباط ومارس/آذار الماضيين، كشفت نسبة بين 5 في المائة إلى 7 في المائة من هؤلاء بأنهم لن يصوتوا لترامب «إذا جرت إدانته» بواحدة من الدعاوى المرفوعة ضده. ومثل هذه الشريحة إذا بقيت على موقفها، فمن شأنها أن تؤثر في حصيلة المعركة نظراً للفارق البسيط بينه وبين بايدن. ولكن هذا الأمر مرهون بعوامل وحسابات متداخلة، منها ما زال يعمل ضد بايدن، مثل موضوع غلاء الأسعار وبداية ضمور معدلات النمو التي سجلت في الفصل الأول من العام الحالي. وقد تكون الإدانة بشكل ما قد جاءت بوقتها بالنسبة لبايدن، علّها تعطيه ورقة جديدة لتفعيل حملته الراكدة. علماً أن ذلك ليس من المتوقع أن يكون له أي تأثير على قاعدة ترامب الانتخابية الصلبة الباقية إلى جانبه حتى لو صدر عليه حكم بالسجن.

وفي كل الأحوال، فإن من مفارقات هذه المحاكمة، أن المرشح الجمهوري الذي كان تأفف أمام الإعلام أخيراً من اضطراره للابتعاد عن حملته الانتخابية لفترة بعدما تعيّن عليه حضور جلسات المحاكمة منذ انطلاقها في 15 إبريل/نيسان الماضي (بطلب من القاضي الذي منعه أيضاً من الإدلاء بتصريحات عامة تتعلق بالقضية)، وذلك بمعدل أربعة أيام في الأسبوع، استعاد بحُكم الإدانة الذي صدر بحقّه حريّته كاملة، أقلّه لغاية مطلع يوليو.

من جهته، اكتفى البيت الأبيض بالتعليق أول من أمس، بأنه «يحترم حُكم القانون ولا يدلي بأي تعليق آخر». في المقابل، اعتبرت الحملة الانتخابية لبايدن أن حكم إدانة ترامب دليل على أن «لا أحد فوق القانون»، بحسب المسؤول في الحملة مايكل تايلر، الذي رأى في بيان مع ذلك، أنه رغم هذه الإدانة، فإن «هناك طريقة واحدة فقط لإبقاء دونالد ترامب خارج المكتب البيضوي، ألا وهي بطاقة الاقتراع. فسواء أدين أو لم يُدن، فإن ترامب سيكون المرشح الجمهوري» للرئاسة هذا العام. علماً أن أول مناظرة مقرّرة بين ترامب وبايدن ستجري في 27 يونيو الجاري.

وعلى المقلب الجمهوري، واصل أعضاء الحزب الوقوف خلف ترامب، على اعتبار ما حصل حملة سياسية ضد حزبهم، وسابقة خطيرة في التاريخ الأميركي تستهدف فقط الجمهوريين. وفي هذا السياق، أعرب رئيس مجلس النواب الأميركي مايك جونسون عن أسفه لحُكم الإدانة، معتبراً هذا اليوم «يوماً مخزياً» في تاريخ البلاد. وأضاف: «الديمقراطيون يهلّلون لإدانة زعيم الحزب المعارض بتهم سخيفة، بناء على شهادة محام مدان ومشطوب من سجلّ المحامين (مايكل كوهين)، هذه ممارسة سياسية بحتة وليست قضائية».

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، انهالت دعوات أنصار ترامب الغاضبين من إدانته للتحريض على ثورة وأعمال شغب ورد عنيف، وذلك وفقاً لمراجعة أجرتها وكالة رويترز. ودعا بعض المؤيدين إلى استهداف أعضاء هيئة المحلفين، فيما طالب آخرون بإعدام القاضي ميرشان، وذهب آخرون إلى حد الدعوة إلى حرب أهلية وتمرد مسلح.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

لن تنطلق محاكمة ترامب بالقضية بالاستئناف قبل الانتخابات

حملة بايدن: ترامب سيكون مرشحاً سواء أدين أم لا

### الكرملين: إقصاء للخصوم

اعتبر الكرملين الروسي، أمس الجمعة، أن إدانة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بتهمة تزوير سجلات تجارية لإخفاء دفع رشى لممثلة إباحية، تُظهر أن البيت الأبيض «يقصي خصومه السياسيين» بأي وسيلة ممكنة. وتكلم المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف (الصورة) للصحافيين، عن «حقيقة وجود إقصاء يجري هناك (في الولايات المتحدة) بحكم الأمر الواقع للخصوم السياسيين بمختلف الوسائل القانونية وغير القانونية واضحة».

### استهزاء من مرشح «سيفوز»

قال محامي الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تود بلانش إن فريق ترامب القانوني «لا يعتقد أننا حصلنا على محاكمة عادلة». وأضاف بلانش متحدثاً لشبكة «فوكس»، الخميس: «لقد قلنا إنه يستحيل أن تكون لنا محاكمة عادلة في مانهاتن، ولا مع القاضي خوان ميرشان، وقد سارت الأمور كما كنا نخشى»، وشدّد على أن ترامب «شخص رائع، وإذا كانوا يستهزئون منه، فهم يستهزئون من رجل، وأب، وزوج، وجد، ومن مرشح للرئاسة، ويبدو أنه سيفوز».

# واشنطن تسمح لكييف باستهداف الأراضي الروسية

أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لأوكرانيا، لاستهداف الأراضي الروسية بأسلحة أميركية، في تحوّل نوعي في موقف إدارة الرئيس جو بايدن، وإن كان ذلك مقروناً بشروط من قبيل «الدفاع عن خاركيف»

تبدّل الموقف الأميركي حيال استخدام أوكرانيا أسلحة أميركية لضرب الأراضي الروسية، في تحوّل جذري لدى البيت الأبيض، مدشناً خطوات مماثلة لدول أخرى، ومنها ألمانيا. وجاء ذلك مع كشف صحيفة نيويورك تايمز الأميركية عن استهداف أوكرانيا محطة رادار روسية قرب كازاخستان في العمق الروسي. ومساء أول من أمس الخميس، أعطى الرئيس الأميركي جو بايدن الضوء الأخضر لكييف لضرب أهداف في الأراضي الروسية بالقرب من منطقة خاركيف، شمال شرقي أوكرانيا، ضمن شروط معيّنة، بعدما كان معارضاً لذلك، وفق ما أعلن مسؤول أميركي. ونقلت وكالة فرانس برس عن المصدر قوله إن «الرئيس كلّف فريقه التأكّد من قدرة أوكرانيا على استخدام أسلحة أميركية لشنّ هجوم مضادّ في منطقة خاركيف، وذلك للردّ عندما تهاجمها القوات الروسية أو تستعدّ لمهاجمتها»، مضيفاً أن «الولايات المتحدة لا تزال تعارض تنفيذ ضربات أوكرانية في عمق الأراضي الروسية». وتابع «موقفنا من حظر استخدام صواريخ أتاكمز ومنع الضربات في عمق روسيا لم يتغيّر». وبلغ مدى صواريخ أتاكمز بعيدة المدى التي زوّد بها الأميركيون أوكرانيا 300 كيلومتر. وجاء تبديل بايدن موقفه بعد أسابيع من مباحثات لم يُكشف عنها بين البيت الأبيض ومسؤولين كبار في الجيش الأميركي ووزارة الخارجية، في أعقاب بدء الهجوم الروسي على خاركيف في 10 مايو/أيار الماضي، وطلبت كييف منه السماح لها باستخدام أسلحة أميركية لضرب أهداف في الأراضي الروسية، وأعطى بايدن موافقة مبدئية على ذلك في 15 مايو الماضي.

ورداً على الإذن الأميركي، اعتبر المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أمس الجمعة، أن «القوات الأوكرانية سبق أن استهدفت روسيا بأسلحة أميركية»، مضيفاً في إحاطة صحافية: «نعرف أنه بالمجمل، تستخدم أسلحة أميركية الصنع في محاولات شن هجمات على الأراضي الروسية. وهذا دليل واضح على حجم انخراط الولايات المتحدة في هذا النزاع». أما نائب رئيس لجنة الدفاع بمجلس النواب الروسي أندريه كارتابولوف فشدّد، أمس الجمعة، على أن بلاده سترد بشكل غير متكافئ على الهجمات التي تشنها أوكرانيا على أراضيها باستخدام أسلحة زودتها بها الولايات المتحدة. ونقلت عنه وكالة نوفوستي الروسية قوله إن «السماح لأوكرانيا بتوجيه ضربات صاروخية محدودة داخل روسيا بأسلحة أميركية لن يؤثر على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا (الاسم الروسي لغزو أوكرانيا)».

وانضمت ألمانيا إلى الولايات المتحدة، أمس الجمعة، مع إعلان شتيفن هيبستريت المتحدث باسم المستشار أولاف شولتز أنّ برلين منحت كييف الإذن باستخدام أسلحة ألمانية لضرب أهداف داخل روسيا. وأضاف هيبستريت في بيان أن «كييف لديها الحق بالدفاع عن نفسها بموجب القانون الدولي» ضد الهجمات من مناطق داخل روسيا قرب الحدود مع أوكرانيا. وسبق لبريطانيا وهولندا أن أكدتا على حق أوكرانيا في استخدام أسلحة غربية لضرب أهداف عسكرية في الأراضي الروسي. كذلك رأى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الثلاثاء الماضي، خلال مؤتمر صحافي مع شولتز، أنه يجب السماح لكييف «بتحييد» القواعد العسكرية الروسية المستخدمة لإطلاق الصواريخ على أوكرانيا.

ورحّب الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، بهذه الإعلان، معتبراً في مؤتمر صحافي في ختام اجتماع وزراء خارجية الحلف في العاصمة التشيكية براغ، أمس الجمعة، أن «الدفاع عن النفس ليس تصعيداً». وأيّد وزير الخارجية التشيكي يان ليفاسكي الإعلانات الغربية، معتبراً أنه «من المنطقي وقف تلك الهجمات قبل أن تحصل على أراضي أوكرانيا». بدوره قال وزير خارجية ليتوانيا غابرييليوس لاندسبرغيس إن الأوكرانيين «قادرون تماماً على تحديد الأهداف»، مضيفاً: «لدي ثقة تامة في أنهم يعرفون ذلك، يرون ويدركون ما هو المطلوب». وإزاء هذه التطورات، رأى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن الضوء الأخضر الأميركي لاستخدام كييف أسلحة أميركية بشروط، في ضربات داخل روسيا، شكل «خطوة إلى الأمام». وأوضح خلال اليوم الثالث من القمة بين أوكرانيا ودول أوروبا الشمالية في العاصمة السويدية استوكهولم، أمس الجمعة: «إنها خطوة إلى الأمام باتجاه تحقيق الهدف... الذي يقوم على توفير إمكانية الدفاع عن أبناء شعبنا المقيمين على طول الحدود».

غير أن هذه المواقف لم تحظَ بدعم أوروبي شامل، إذ رأى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان أن «أوروبا دخلت مرحلة التحضير للحرب مع روسيا». وقال أوربان لإذاعة محلية، أمس الجمعة، إن «كل أسبوع توجد علامات جديدة على أن الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي يستعدان للعمل العسكري». وأشار أوربان إلى أن «الانخراط في الحرب لا يحدث في خطوة واحدة، هناك ثلاث مراحل، المناقشة والإعداد ثم الانخراط، ونحن الآن بصدد الانتهاء من المناقشة والبدء في مرحلة الإعداد. نحن على بعد خطوات من الانخراط». وفي إحدى أبرز علامات التوتر الميداني، كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن أوكرانيا استهدفت محطة رادار روسية مخصصة للإنذار النووي المبكر، قرب الحدود مع كازاخستان، الاثنين الماضي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول استخباراتي أوكراني قوله إن المحطة تبعد أكثر من 1700 كيلومتر. وعلّل ذلك بالقول إن «المحطة تُستخدم لاستهداف أوكرانيا».

ميدانياً، أفاد مسؤولون روس، أمس الجمعة، بأن شخصين أصيبا جراء اندلاع حريق في مستودع للنفط في منطقة كراسنودار، بعد هجوم أوكراني استهدف منشآت نفطية بصواريخ وطائرات مسيرة. وقال حاكم منطقة كراسنودار فينيامين كوندراتييف عبر منصة تليغرام إن حطام طائرة مسيرة تسبب في اندلاع النيران في مستودع للنفط بمنطقة تمريوك، مما أدى إلى إتلاف العديد من الصهاريج الممتلئة بالوقود. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية عبر منصة تليغرام أن أنظمة الدفاع الجوي دمّرت 29 طائرة مسيرة وخمسة صواريخ أطلقتها أوكرانيا مستهدفة كراسنودار. من جهتها، أعلنت القوات الجوية الأوكرانية، عبر منصة تليغرام، أن روسيا هاجمت العاصمة كييف بصاروخ باليستي قصير المدى وطائرات مسيرة. وأوضحت في بيان، أمس الجمعة، أنه تم تدمير جميع المسيرات والصاروخ.

(العربي الجديد، قنا، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

أوربان: أوروبا دخلت مرحلة التحضير للحرب مع روسيا

جندي أوكراني في زابوريجيا أمام راجمة صواريخ، إبريل الماضي (دميترو سموليينكو/ Getty)



# الصين تحاول لعب دور الوسيط في أوكرانيا

تسعى الصين لأداء دور الوسيط في مقاربتها تجاه حرب أوكرانيا رافضة المشاركة في مؤتمر سلام في سويسرا لهذا الغرض بفعل غياب روسيا

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أظهرت الصين عزمها على المضي بتسويق مبادرتها للسلام بشأن حرب أوكرانيا وتقديم نفسها لاعباً أساسياً في الوساطة بين موسكو وكييف، انطلاقاً من مقاربتها الخاصة المتصلة بالأساس بمصالحها العليا. وما عزز هذا العزم هو ما كشفته وكالة رويترز، أمس الجمعة، عن رفض الصين المشاركة في مؤتمر السلام حول أوكرانيا المقرر عقده في لوسيرن السويسرية يومي 15 و16 يونيو/حزيران الحالي. ونقلت الوكالة عن مصادر مطلعة قولها إن بكين رفضت الدعوة بسبب عدم استيفاء شروط المشاركة، بما في ذلك مشاركة كل من روسيا وأوكرانيا. وقالت المصادر إن الصين أطلعت دبلوماسيين في الأسبوع الحالي على أن «الشروط التي لم يتم استيفاؤها تشمل ضرورة اعتراف كل من روسيا وأوكرانيا بالمؤتمر، وأن تكون هناك مشاركة متساوية للطرفين، وأن تكون هناك مناقشات منصفة لجميع المقترحات».

وأكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، أمس الجمعة، أن حضور الصين مؤتمر سويسرا سيكون أمراً «صعباً»، وقالت في إحاطة صحافية: «هناك تباين واضح بين الترتيبات التي تم اتخاذها للمؤتمر من ناحية ومطالب الصين وتطلعات المجتمع الدولي من ناحية أخرى، وهو ما يجعل من الصعب على الصين أن تشارك» فيه. وأضافت أن «الصين أصرت دائماً على ضرورة اعتراف كل من روسيا وأوكرانيا بالمؤتمر الدولي للسلام، والسماح بمشاركة جميع الأطراف على قدم المساواة وإجراء مناقشة عادلة لجميع خطط السلام... وإلا فإن المؤتمر لن يكون له دور كبير في إعادة السلام»، لكنها شدّدت على أنه «سنواصل الحث على إجراء محادثات للسلام بطريقتنا الخاصة، وسنبقى على اتصال مع جميع الأطراف وسنعمل معاً على إنهاء حرب أوكرانيا بتسوية سياسية».

وأظهر هذا الموقف تمسك الصين بالحياد الرسمي في حرب أوكرانيا رغم أنها لم تدن الغزو الروسي الذي بدأ في 24 فبراير/شباط 2022، ما عرّضها لانتقادات غربية. ودعت بكين إلى احترام سيادة أراضي جميع البلدان بما في ذلك أوكرانيا، ولكنها حثت أيضاً على مراعاة مخاوف روسيا الأمنية. وخلال مناقشات أجراها، اليوم الجمعة، مع نظيره الأميركي لويد أوستن في سنغافورة، كرر وزير الدفاع الصيني دونغ جون أمام أوستن «موقف بكين الموضوعي والمحايد» بشأن حرب أوكرانيا وأنه «احترمنا التزامنا بعدم توفير أسلحة لأي من طرفي النزاع»، حسبما أفاد المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية وو تشيان.

وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قد ناشد نظيره الصيني شي جين بينغ، الأسبوع الماضي، الانضمام إلى مؤتمر سويسرا، معتبراً في بيان أن «المؤتمر سيظهر من في العالم يريد حقاً إنهاء الحرب». وجاءت هذه التصريحات بعد يومين من إعلان مصادر روسية أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مستعد لوقف حرب أوكرانيا من خلال وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض والاعتراف بخطوط ساحة المعركة الحالية. وعدّ مراقبون عدم حضور الصين مؤتمر سويسرا «محاولة صينية لقطع الطريق أمام فرص نجاح أي مبادرة أخرى لا تكون فيها بكين لاعباً أساسياً». وجاءت هذه التطورات تزامناً مع تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الخميس، بأن «الصين قد تنظم مؤتمر سلام يمكن أن تشارك فيه كل من روسيا وأوكرانيا». واعتبر المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن «قرار الصين يظهر أن بكين تدرك أن عقد مثل هذا الحدث من دون روسيا سيكون بلا جدوى». في السياق، دعت الصين، الأسبوع الماضي، إلى عقد مؤتمر سلام دولي للتوسط في إنهاء حرب أوكرانيا وذلك على هامش لقاء وزير الخارجية الصيني وانغ يي مع سيلسو أموريم، المستشار الخاص للرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، في العاصمة بكين. وهي المرة الأولى التي قدّمت فيها الصين رسمياً مثل هذه المبادرة. كما أصدرت بياناً مشتركاً مع البرازيل حثت فيه على وقف التصعيد، مع اقتراح تدابير متعلقة بتبادل الأسرى والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الصراع وحماية المدنيين، خصوصاً النساء والأطفال.

ورأى الخبير في العلاقات الدولية المقيم في هونغ كونغ جو يانغ، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الصين لا تزال تفرض نفسها لاعباً محورياً في حرب أوكرانيا من خلال تبني نهج يبدو في ظاهره متوازناً على الأقل بالنسبة لطرفي الصراع، لكنه لا يلبي التطلعات الغربية». ولفت إلى أن «بكين منذ اندلاع الحرب حافظت على موقف ثابت من عدة ملفات ذات صلة، فمن جهة تؤكد على مبدأ سلامة ووحدة الأراضي وتحترم السيادة الأوكرانية وترفض باستمرار الاعتراف بروسية شبه جزيرة القرم وغيرها من المناطق الأوكرانية المحتلة كجزء من الأراضي الروسية. ومن جهة أخرى ترفض إدانة الهجمات الروسية، وتستمر في دعم موسكو من خلال تصدير البضائع ذات الاستخدام المزدوج التي تخدم بطبيعة الحال الصناعة العسكرية الروسية».

واعتبر جو أن «بكين تدرك أهمية كييف بالنسبة للدول الغربية، لذلك تحتاج إلى الحفاظ على علاقات ودية معها والاعتراف بها كعضو في الأسرة الدولية. وفي الوقت نفسه تدرك حجم المخاطر التي ينطوي عليها التقارب الصيني الروسي، باعتباره يهدد مصالح بكين في القارة الأوروبية، إذ إن تصرفات روسيا التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة تلقي بظلالها السلبية على صورة الصين أمام العالم». وتابع: «على ضوء ذلك تبدو الصين وكأنها تسير على حبل مشدود في مقاربة علاقاتها مع طرفي الصراع، ويتضح ذلك في رفضها الانضمام لمؤتمر السلام المزمع عقده في سويسرا الشهر المقبل، على الرغم من تقديم نفسها وسيطاً محايداً ودفعها المستمر لكييف من أجل حل خلافاتها مع موسكو عبر الحوار والمفاوضات». من جهته، استبعد لونغ يوان، الباحث الزميل في جامعة تايبيه الوطنية (تايوان)، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تحظى مبادرة الصين لعقد مؤتمر سلام بشأن حرب أوكرانيا بقبول الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة»، وقال إن «المبادرة ولدت ميتة لأنها لا تضم اللاعبين الأساسيين الفاعلين في الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن وجود أزمة ثقة بين بكين والغرب، خصوصاً أن الأولى لم تستجب لمطالب الدول الأوروبية في ما يتعلق بعلاقاتها مع موسكو، ودعمها اللامحدود للرئيس الروسي فلاديمير بوتين». ورأى أن «مسار نجاح أي مبادرة من هذا النوع مرتبط بمشاركة كل من الصين والولايات المتحدة بشكل مباشر في المفاوضات، باعتبارهما ضامنتين لأطراف الصراع». ولفت لونغ إلى أن «ذلك يستدعي تقديم تنازلات من بكين على وجه التحديد، وفي مقدمة هذه التنازلات تعليق صادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج إلى موسكو».

رفضت الصين المشاركة في مؤتمر السلام في سويسرا

بوتين وشي خلال لقاء بينهما في بكين، مايو الماضي (Getty)

تقدم رئيس البرلمان الإيراني السابق علي لاريجاني، أمس الجمعة، بترشحه للانتخابات الرئاسية المبكرة في إيران، المقرّرة أواخر يونيو الحالي، فيما كشف القيادي الإصلاحي مسعود بزشكيان، عن عزمه الترشح أيضاً في هذا الاستحقاق

## لاريجاني وبزشكيان مرشحان لخلافة رئيسي

# خلط أوراق قبل الرئاسيات الإيرانية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

في خطوة مزعجة للأوساط المتشدّدة داخل التيار المحافظ في إيران، تقدم علي لاريجاني، مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي، ورئيس البرلمان الإيراني السابق، أمس الجمعة، بترشحه للانتخابات الرئاسية المبكرة في إيران، والمقرّرة في 28 يونيو/ حزيران الحالي، في وقت كشف فيه البرلماني الإيراني البارز، الإصلاحي مسعود بزشكيان، أمس، لـ«العربي الجديد»، عن عزمه التوجه اليوم السبت إلى مقر وزارة الداخلية الإيرانية، لتسجيل ترشحه أيضاً للانتخابات الرئاسية المبكرة.

وتتحضر إيران لانتخابات رئاسية مبكرة في أواخر يونيو الحالي، وهو ما فرضه مقتل الرئيس إبراهيم رئيسي (ومعه وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان) في حادث تحطم مروحيته في محافظة أذربيجان الشرقية، في 19 مايو/أيار الماضي. وتقدم أمس، لاريجاني الذي ينتمي إلى تيار المحافظين في إيران، للانتخابات الرئاسية المبكرة، وذلك للمرة الثالثة، في خطوة مزعجة للأوساط المتشدّدة في تياره، من شأنها أن تربك حساباتهم الانتخابية.

وترتبط حظوظ لاريجاني للفوز، كثيراً، بما إذا كان سيحصل على دعم الإصلاحيين والمعتدلين (أبناء مدرسة الرئيس الأسبق الراحل هاشمي رفسنجاني)، غير أن الإصلاحيين، بحسب ما أوضح القيادي الإصلاحي محمد علي أبطحي، يوم الاثنين الماضي، لـ«العربي الجديد»، غير مستعدين هذه المرة لدعم مرشح غير إصلاحي، في ظل تجربتهم «السيئة» في دعم الرئيس السابق حسن روحاني. مع ذلك، لا يستبعد مراقبون أن يغير التيار الإصلاحي موقفه إذا لم ينل أي من المرشحين الإصلاحيين المحتملين، ثقة مجلس صيانة الدستور، المخول الموافقة على مسألة الترشح للرئاسة. ويأتي ترشح لاريجاني هذه المرة للرئاسة، بعدما رفض مجلس صيانة الدستور أهليته لخوض السباق الرئاسي في عام 2021، ما أثار جدلاً بينه وبين المجلس والمحافظين المتشددين. حينها، أصدر لاريجاني، بياناً طالب فيه مجلس صيانة الدستور بالكشف علناً عن أسباب رفض ترشحه للرئاسيات، غير أن المجلس رفض، ثم طالبه لاريجاني برفع السرّية عن الوثيقة المختومة بالشمع الأحمر المرسلة إليه، إلا أن المجلس تجاهل الطلب، قبل أن تجد الوثيقة طريقاً إلى وسائل الإعلام في ديسمبر/كانون الأول 2021، ما جلب انتقادات للاريجاني بنشرها وسط تلميح من القضاء الإيراني بمحاكمته إن كان هو وراء نشر الوثيقة. وذكر مجلس صيانة الدستور الإيراني في وثيقته، 7 أسباب لرفض ترشح لاريجاني حينها، مرتبطة بحياة أسرته وإقامة بعضهم في الخارج ومواقفه السياسية واتهامه بالبذخ. وكان أبرز الأسباب متعلقاً باتهامه بـ«اتخاذ مواقف سياسية والإدلاء بتصريحات في مراحل مختلفة منها فتنة عام 2009»، في إشارة إلى الاحتجاجات على نتائج الانتخابات الرئاسية في ذلك العام. ولكن هذه المرة ثمة توقعات بمصادقة مجلس صيانة الدستور على أهلية لاريجاني، خصوصاً في ظل حديث خامنئي، قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية الماضية، عن «ظلم» لحق بحقّ أشخاص رفضت أهليتهم. وبعدما جاءت تلك التصريحات حينها قبل أسبوعين من الانتخابات الرئاسية، وفسّرت على أن المقصود بها هو لاريجاني، لم يغيّر مجلس صيانة الدستور قائمته النهائية للمرشحين. كما كان لاريجاني ترشح للرئاسة في عام 2005 بوصفه أحد أبرز المرشحين عن التيار المحافظ، لكنه حلّ في المرتبة السادسة، وفاز حينها الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد. وبعد تقديمه أمس طلب الترشح، أطلق لاريجاني تصريحات إعلامية من مقر وزارة الداخلية، أكد فيها التضامن مع الشعب الفلسطيني خصوصاً سكان منطقة رفح في ظلّ حرب الإبادة الإسرائيلية التي يتعرضون لها، كما أثنى على قائد «فيلق القدس» الراحل الجنرال قاسم سليماني. واعتبر أن مشكلات إيران قابلة للحل من خلال القدرات الداخلية والتجارب الدولية. كما تعهد بأنه في حال فوزه، سيضع رفع العقوبات عن إيران ضمن أولويات دبلوماسيته. واعتبر أن «الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ضرورة»، لافتاً إلى أنه «ليس عندنا وقت لنهدره». وعلى الرغم من وجود امتعاض بين المحافظين، القاعدة الاجتماعية للحرس الثوري، تجاه لاريجاني، لكن الأخير تربطه علاقة جيدة بالمرشد علي خامنئي الذي اختاره مستشاراً له بعد مغادرته منصب رئاسة البرلمان لـ12 عاماً وعضواً في مجمع تشخيص مصلحة النظام، فضلاً عن أن لاريجاني كانت لديه علاقات جيدة أيضاً مع قادة الحرس الثوري، الذي انضم إليه عام 1982 وشغل منصب نائب رئيس أركانه، وكان من ضمن قادته في الحرب الإيرانية العراقية في ثمانينيات القرن الماضي.

لاريجاني في وزارة الداخلية أمس لتقديم أوراق ترشحه (فاطمة بهرمي/الأناضول)

**مهاجري: لاريجاني سيفوز إذا اقتربت نسبة المشاركة من 70%**

وبات لاريجاني يقترب، منذ سنوات، من الإصلاحيين والمعتدلين (تيار روحاني)، رغم أنه ما زال يحسب على التيار المحافظ. هذه الاستدارة وعدم اتخاذه مواقف واضحة ضد أحداث 2009، أزعجت أطيافاً كثيرة بين المحافظين، ما جعله عرضة لانتقادات حادة، وصلت أحياناً إلى حد مقاطعة محاضراته، وحتى مهاجمته في 2013 في مدينة قم، حيث معقله الانتخابي. واتُّهم وقتها أنصار أحمدي نجاد بتدبير الحادث. ورأى الناشط السياسي المحافظ، محمد مهاجري، في حديث مع «العربي الجديد»، أن لاريجاني سينال هذه المرة ثقة مجلس صيانة الدستور، مضيفاً كذلك أنه إذا اقتربت نسبة المشاركة في الانتخابات من 70 في المائة، ففوزه «حتمي».

في غضون ذلك، كشف البرلماني الإيراني البارز، الإصلاحي مسعود بزشكيان (70 عاماً)، أمس، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه سيتوجه اليوم السبت إلى مقر الداخلية لتسجيل ترشحه للانتخابات. وقال بزشكيان إن جملة أسباب دفعته إلى الترشح، منها إدراكه لضرورة دخول السباق، واستجابة لطلب أوساط إصلاحية وشعبية ونخبوية، وكذلك تحقيق مشاركة شعبية أكثر في الانتخابات من خلال حضور مختلف التيارات. وهذه ليست المرة الأولى التي يترشح فيها بزشكيان للانتخابات الرئاسية في إيران، فقد ترشح في 2013، لكنه انسحب لاحقاً، كما أنه ترشح لانتخابات 2021، لكن مجلس صيانة الدستور رفض أهليته. وعن برنامجه، قال بزشكيان لـ«العربي الجديد»، إنه بحسب ما حدده المرشد، فسياسته الخارجية هي التواصل مع العالم كله على أساس مبادئ العزة والحكمة والمصلحة باستثناء إسرائيل. أما عن فتح علاقات مع الولايات المتحدة، فقد أوضح أنه يمكن التنسيق بشأن ذلك مع المرشد الإيراني.

### عائلة متنفذة

تعدّ عائلة رئيس البرلمان الإيراني السابق علي لاريجاني، من أشهر العائلات المتنفذة في عالم السياسة الإيرانية، إذ تولى اثنان من أبنائها رئاسة سلطتين من السلطات الثلاث في الدولة في آن واحد، أي التشريعية التي أمسك بزمامها علي لاريجاني 12 عاماً، والقضائية التي ترأسها شقيقه العالم الديني صادق لاريجاني 10 سنوات، قبل أن يغادر المنصب في ديسمبر/كانون الأول 2018 ليعيّنه المرشد علي خامنئي على رأس مجمع تشخيص مصلحة النظام.

متابعة

# مباحثات أميركية صينية

برزت القضايا الخلافية بين واشنطن وبكين خلال لقاء جمع وزيري الدفاع الأميركي لويد أوستن والصيني دونغ جيون على هامش حوار شانغري-لا الأمني في سنغافورة

خيّمت القضايا الخلافية بين واشنطن وبكين على لقاء وزيري الدفاع الأميركي لويد أوستن والصيني دونغ جيون، على هامش قمة حوار شانغري-لا الأمني في سنغافورة بنسخته الـ21، أمس الجمعة، في أول محادثات مباشرة لأوستن مع الجانب الصيني منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، حين التقى نظيره الصيني حينها وي فينغي في كمبوديا. وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أمس، إن الطرفين ناقشا في اللقاء القضايا الخلافية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي، وشدّدا على أهمية الحفاظ على قنوات الاتصالات مفتوحة، فيما نقلت وسائل إعلام رسمية صينية عن دونغ دعوته إلى «استكشاف الطريق الصحيح للتعاون بين الجيشين الصيني والأميركي».

وفي إبريل/ نيسان الماضي، أجرى أوستن ودونغ محادثة هاتفية، وكان الأخير قد عيّن في منصبه في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إلا أنها لم تكن بمستوى عودة إطلاق المحادثات العسكرية التي قطعتها بكين مع واشنطن بعد أن زارت رئيسة مجلس النواب الأميركي آنذاك نانسي بيلوسي تايوان في أغسطس/ آب 2022. لكن عندما التقى الرئيسان جو بايدن وجين بينغ شي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في سان فرانسيسكو، قررا استئناف التواصل.

ومن المقرر أن يلقي أوستن، اليوم السبت، كلمة في القمة التي تستمر حتى الثاني من يونيو/حزيران الحالي، فيما ستكون كلمة دونغ يوم غد الأحد. علماً أن هذه القمة تُنظم سنوياً من قبل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في سنغافورة في فندق شانغري-لا، ويعد أكبر اجتماع أمني في آسيا. وأفاد بيان البنتاغون، بعد الاجتماع الذي استمر 75 دقيقة، بأن أوستن شدّد على «استئناف الطرفين المباحثات على مستوى القادة (العسكريين) خلال الأشهر المقبلة»، مشيداً بالخطط لعقد اجتماع لمجموعة العمل المشتركة مع الصين بشأن الأزمات، بحلول نهاية العام الحالي. كما أعرب عن قلقه «من النشاطات الاستفزازية» الأخيرة للجيش الصيني «حول مضيق تايوان، وجدد التأكيد على أن الصين يجب ألا تستغل الانتقال السياسي في تايوان» «ذريعةً لاتخاذ إجراءات قسرية»، مشدّداً على «التزام الولايات المتحدة بمبدأ الصين الواحدة». يأتي ذلك بعد الانتخابات الرئاسية في الجزيرة وتنصيب الرئيس لاي تشينغ-تي الشهر الماضي، والذي تعتبره بكين «مؤيداً للاستقلال» عن الصين. وبينما شدّد أوستن على أهمية «حرية الملاحة في أعالي البحار»، خصوصاً في بحر الصين الجنوبي، قال مسؤول كبير في البنتاغون لوكالة رويترز، مشترطاً عدم نشر اسمه، إن أوستن كان «حازماً ولكن محترفاً» وتناول أيضاً التطورات النووية والفضائية والإلكترونية في الصين.

من جهته، أكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية وو تشاينغ للصحافيين، على هامش القمة، أن اللقاء بين الوزيرين كان «إيجابياً، عملياً، وبنّاءً»، واصفاً العلاقات العسكرية بين البلدين بأنها حالياً «توقف تراجعها وتستقر». وأضاف أن دونغ أبلغ أوستن بأن خطوات واشنطن في دعم تايوان «تشكّل انتهاكاً بالغاً لمبدأ الصين الواحدة». كذلك، نقل عن دونغ قوله خلال الاجتماع إن بكين احترمت التزامها بـ«عدم توفير أسلحة لأي من طرفي النزاع» في الحرب في أوكرانيا. وتعتقد واشنطن أن الصين، حتى لو لم ترسل أسلحة مباشرة إلى موسكو، تدعم المجهود الحربي الروسي.

في موازاة ذلك، قال نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية فيدانت باتيل للصحافيين، أول من أمس الخميس، إن نائب وزير الخارجية الأميركي كورت كامبل التقى نائب وزير الخارجية الصيني ما تشاو شيوي، في واشنطن، في إطار محادثات تهدف لإدارة العلاقة بين بلديهما «بمسؤولية».

ورداً على سؤال حول احتمال فرض عقوبات أميركية على بكين، قال باتيل: «إذا لم توقف الصين دعمها صناعة الدفاع الروسية، فإن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ مزيد من الخطوات». على صعيد آخر، كشف مسح للتدريبات العسكرية في آسيا بين عامي 2003 و2022، أجراه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومقره لندن، ونشره أمس، عن إجراء أميركا نحو 1113 مناورة شاركت فيها دول آسيوية مقارنة بـ130 مناورة أجرتها الصين.

(رويترز، فرانس برس، الأناضول)

■ عن رفض «حماس» استلام مقترح «الكيان» بشأن الصفقة. رد طبيعي على مناورات الغزاة. يريدون أسراهم دون دفع الثمن، ممثلا في وقف العدوان والانسحاب. فليتحمّلوا المسؤولية إذاً. لن يستعيدوا أسراهم، ولن يُخضعوا القطاع لإرادتهم، ولن يمنعوا تحوّل الطوفان إلى محطة لتصحيح بوصلة الصراع برمّته.

■ «الكرسي إلي ورا في نص واحد»، إسرائيل استهدفت سيارة إسعاف كانت ذاهبة لإنقاذ الجرحى والمصابين في رفح. إسرائيل أحرقت الطاقم الطبي ومزقتهم أشلاء داخل الإسعاف الطبي. الطواقم الطبية تغامر بحياتها من أجل انتشال جثث رفاقهم الأشلاء.

■ الرئيس الأميركي جو بايدن يوافق على استخدام أوكرانيا أسلحة أميركية بعيدة المدى لضرب أهداف في العمق الروسي طالما يقع ذلك في إطار الدفاع عن النفس! هذا تغير كبير في الموقف الأميركي وربما يعكس الضغط العسكري الروسي على أوكرانيا، ولهذا كان لا بد من موازنته لكي تستمر معركة الاستنزاف.

■ إدانة #ترامب بـ34 تهمة من ضمنها التهرب الضريبي. مدى تأثير هذه الإدانة على حظوظه في السباق الرئاسي يظل محل دراسة، بحسب مراقبين فإن أنصار ترامب يعتبرون هذه الإدانة تأتي في إطار مؤامرة يقودها اليسار الراديكالي لإبعاده عن البيت الأبيض، وهذا سيزيد من حماسهم ومؤازرتهم له، بالإضافة إلى أن الناخبين المحايدين قد يتأثرون عاطفياً إذا اعتبروا أن محاكمته محاكمة انتقامية سياسية.

■ أنصار #ترامب قافلة معهم الآن ويعتقدون أن التحركات السياسية والسلمية لن تنفع بعد اليوم!

■ وتستمر المفارقات. الصهيوني جون كيربي كي يبرر جرائم الكيان في غزة يورّط جيش بلاده ويعترف عليه بأنه ارتكب جرائم مماثلة في العراق وأفغانستان. لو عشنا مائة عام كي نسمع مثل هذا الكلام بهذا الوضوح والصراحة لما سمعناه، ولكنها غزة الفاضحة والكاشفة.

■ فليعلم المودعون أن أكثر من 22 مصرفاً يقول أصحابها علناً إنهم لا يقبلون رد 100 ألف دولار للمودع لأن هذا المبلغ غير متوفر كما يزعمون. الخلاصة هي: البنك مفلس والمودع مفلس والدولة مفلسة. أما صاحب البنك فهو ثري.. وثري جداً. #لبنان